البحث السـابع

دور المتغيرات الدولية فى التأثير على مستقبل السياسة الاقتصادية المصـرية

د٠ يمن أحمد حافظ الحماقى
كلية التجارة ـ جامعة عين شمس

مقـــدمة :

تجتاج العالم حاليا العديد من المتغيرات الدولية التى يمكن أن تكون لها دورا هاما فى التأثير على مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية ويكون لهذه المتغيرات انعكاسات هامة على السياسات الاقتصادية التى يجب على دول العـالم اتباعها حتى يمكن المحافظة على اســـتقرار ونمو النظـــام الاقتصادى الدولى ٠

ويقع على الدول النامية ومنها مصر عبء تحديد السياسة الاقتصادية المثلى للتفاعل مع هذه المتغيرات بحيث يمكن استيعاب آثارها مع تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذا التفاعل وتخفيض الاثار الســـلبية له بقدر الامكان ٠ وتتمثل أهم المتغيرات الدولية التى يمر بها الاقتصـــاد الدولى حاليا فى اتجاه العالم نحو تشجيع تحرير التجارة الدولية متعددة الاطراف والصعوبات والمشاكل التى تعترض هذا الهدف ، والوزن النسبى لكل من أمريكا واليابان ودول السوق الأوربية الموحـــدة ودول أوربا الشرقية فى التجارة الدولية ، ودور العلاقات التجارية المتبادلة فيما بينهم فى التأثير على مستقبل التجارة الدولية ، ويكون لذلك آثار هامة على مستقبل التجارة بين كل من الدول النامية ومنها مصر والدول المتقدمة ، كذلك من المتغيرات الهامة التى يمر بها الاقتصاد الدولى الاتجاه للتصدى لمشـــكلة المديونية الخارجية للدول النامية التى وصلت الى ١ر٢ تريليون دولار والتى أصبحت تهدد ليس فقط اقتصاديات الدول الناميـــة باعتبارها دول مدينة يقع عليها عبء تدبير أقساط الديون وفوائدها وانما أيضا تهـــدد اقتصاديات الدول المتقدمـــة باعتبارها دول دائنة تعـــاني بنوكها من امكانيات عدم السداد

أو ضعف الطلب على الصادرات ، ومن هنا ظهرت المبادرات التى ترمى الى محاولة علاج هذه المشكلة للتخفيف من آثارها السلبية على الاقتصاد الدولى كما ظهرت وسائل جديدة لمواجهة مشـــكلة مديونية الدول النامية وبدأت المنظمات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولى والصندوق جهودا جديدة فى محاولة التصدى لهذه المشكلة ، ويكون لذلك انعكاسات هامة على اقتصاديات كل من الدول النامية والمتقدمة ٠

كذلك يشهد العالم حاليا تغيرات كبيرة فى اتجاه وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والدور الكبير لكل من أمريكا واليابان فى هذا المجال مما يكون له آثارا هامة على الاتجاه المستقبلى للاستثمارات الأجنبيـــة تتطلب الاستفادة منها من جانب السياسة الاقتصادية المستقبلية ٠

ان المشاكل الاقتصادية الضخمة التى يعانى منها الاقتصاد المصرى حاليا انما تدعو الى أهمية اقتراح البدائل للسياسات الاقتصادية المستقبلية التى يمكن أن تسهم فى نجاح التصدى لهذه المصاكل ، ومن هنا اهتمت العديد من الدراسات باقتراح البدائل المختلفة للسياسات الاقتصادية المستقبلية التى يمكن أن تسهم فى تحقيق هذا الهدف ٠

ويعتبر التساؤل حول الصورة المثلى لملكية وادارة الوحدات الاقتصادية وامكانية اتباع سياسة التخصيصية ٠

من أهم البدائل التى تثير حاليا الاختلاف فى وجهات النظر حول مدى فاعليتها فى علاج المشاكل التى يعانى منها الاقتصـــاد المصرى ، ويتطلب الأخذ بهذا البديل ان تبنى السياسة الاقتصادية فى الدولة عليه وذلك حتى ينجح فى تحقيق أهدافه ٠ ويطرح هذا البحث تساؤلين رئيسيين هما :

التساؤل الأول : هل يمكن للسياسات الاقتصادية المصرية المبنية على التخصيصية ان تحقق أفضل استفادة ممكنة من المتغيرات الدولية ؟؟

التساؤل الثانى : هل ترجح امكانية تحقيق النجاح فى التفاعـــل مع المتغيرات الدولية المستقبلية أن تأخذ السياسة الاقتصادية المصرية بسياسة التخصيصية ؟ وما هى الشروط المطلوبة لنجاح سياسة التخصيصية ؟

مشـــكلة الدراســـة :

يعانى الاقتصاد المصرى من العديد من المشاكل التى تقف أمام امكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية به ، ويقع على رأس هذه المشاكل مشكلة عجـز الموازنة العامة للدولة الذى تفاقم فى السنوات الأخيرة (بلغ العجز الفعلى ١٤ مليار جنيه عام ١٩٨٩) ٠ مما ترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية ، كذلك من المشاكل الهامة التى يعانى منها الاقتصاد المصرى العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، فقد وصل العجز فى الميزان التجارى الى أكثر من ٥ر٧ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٨٨/١٩٨٩ بعد ان كان فى حدود نصف هذا القدر (٣ر٧ مليار دولار) فى أوائل الثمانينات(١) ، ويكون لذلك انعكاسات سلبية على القيمة التبادلية للجنيه المصرى مع العملات الأجنبية الأخرى وخاصة الدولار مما يسهم بصورة مستمرة فى ارتفاع تكاليف الانتاج (يصل المكون الأجنبى الى ٧٠٪ من مكونات الانتاج فى القطاع الصناعى) ويؤثر ذلك سلبيا على تنافسية السلع المنتجة ومن ثم مدى قابليتها للتصدير، ويعانى أيضا الاقتصاد المصرى من مشكلة تراكم المديونية الخارجية التى تمثل مصدرا هاما من مصادر استنزاف حصيلة العملة الأجنبية فى مصر وذلك عن طريق سداد أقساط الديون وفوائدها وقد ارتفعت خدمة الدين خلال الثمانينات حتى بلغت مقومه بالدولار نحو ٧٠٪ من الصـــادرات السلعية و ١٦٪ من الايرادات الجارية فى العام المالى ٨٨/٨٩(٢) ٠

ويتطلب التصدى لهذه المشاكل اتباع السياسات الاقتصادية التى تكفل الاستغلال الأمثل للموارد وزيادة الكفاءة والفاعلية للوحدات الاقتصـــادية ومن هنا ينادى أنصار سياسة التخصيصية بأنها يمكن أن تسهم فى تحقيق هذه الأهداف وذلك اذا أمكن تعديل السياسات الاقتصادية القائمة لتتمشى مع اتباع هذه السياسة ، الا أن تعديل هذه السياسات يتطلب أيضا الأخذ فى الاعتبار المتغيرات الدولية السائدة فى العـــالم حيث يمكن أن يكـــون لها انعكاسات هامة فى تحديد اتجاهات هذه التعديلات ومن هنا تأتى أهميـــة دراسة هذه المتغيرات وتحـــديد امكانية تأثيرها على مســـتقبل السياسة الاقتصادية فى مصر من حيث مدى امكانية اتباع سياسة التخصيصية ومدى جدواها فى معالجة أهم المشاكل الاقتصادية التى يعانى منها الاقتصـــاد المصـــرى ٠

ثانيا : فروض الدراســـة :

١ ـ يمكن للسياسات الاقتصادية المصرية المبنية على التخصيصية أن تحقق أفضل استفادة ممكنة من المتغيرات الدولية ٠

٢ ـ تتطلب امكانية تحقيق النجاح فى التفاعل مع المتغيرات الدولية المستقبلية أن تأخذ السياسات الاقتصادية المصرية لسياسة التخصيصية على أن تتحقق الشروط اللازمة لنجاحها ٠

ثالثا : مكونات الدراســـة :

حتى يمكن التعرض لدور المتغيرات الدولية فى التأثير على مســـتقبل السياسة الاقتصادية المصرية فأن الأمر يتطلب التعرض فى البداية لدور هذه المتغيرات فى التأثير على اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر ، ثم دور السياسة الاقتصادية المصرية فى التفاعل مع المتغيرات الدولية حيث يتضمن ذلك الشروط الواجب توافرها لنجاح السياسة الاقتصادية فى تحقيق هـــذا الهدف وهو ما سنتعرض له فيما يلى :

١ ـ دور المتغيرات الدولية فى التأثير على اقتصاديات الدول النامية ومنها مصـــر :

للمتغيرات الدولية دورا هاما فى التأثير على اقتصادياتالدول النامية ومنها مصر وقد شهدت هذه المتغيرات تطورات هامة فى الاونة الأخيرة مما يترتب عليه أهمية دراسة أبعاد هذه التطورات وانعكاساتها ، وتتمثل أهم المتغيرات الدولية فى مدى نجاح العالم فى تحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف واثر ذلك على التجارة بين الدول النامية والمتقدمة ، ثم المحاولات المتصلة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية وأخيـــرا دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى التأثير على اقتصـــــاديات الدول النامية وسنتعرض بشىء من التفصيل لكل من هذه المتغيرات ٠

(أ) مدى نجاح العالم فى تحرير التجارة الدولية متعددة الاطراف ٠

يتطلب التعرض لمدى نجاح العالم فى تحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف التعرف فى البداية على نمو الانتاج والتجارة فى العالم فى مرحلة الثمانينات ثم العلاقات التجارية بين كل من اليابان وأوربا الموحدة وأمريكا

ودور أمريكا فى التأثير على التجارة الدولية مع الاشارة لدور أزمة الخليج فى التأثير على التجارة • وأخيرا نتعرض فى ضوء ذلك للاحتمالات المتوقعة لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف من خلال دورة اراجواى للجات والتى تنعقد فى دورتها الحالية حتى نهاية ديسمبر للتوصل الى حلول ايجابية فى هذا المجال •

أ/١ - نمو الانتاج والتجارة فى العالم (مرحلة الثمانينات) (*) :

شهدت التجارة الدولية تغيرات كبيرة فى مرحلة الثمانينات فقد انخفضت النسبة المئوية للتغير السنوى للتجارة الدولية فى بداية الثمانينات وذلك تأثرا بالكساد الذى حدث فى العالم فى عام ١٩٨٢ حيث بلغت هذه النسبة ٥٪ ، ثم عادت التجارة الدولية الى الانتعاش مرة أخرى حيث وصلت الى ٨٪ وانخفضت بعد ذلك فى عام ١٩٨٥ ثم عادت للارتفاع وبلغت الذروة فى عام ١٩٨٨ (٩٪) ، ويلاحظ أن التغيرات السابقة فى التجارة الدولية قد صحبتها تغيرات مماثلة فى الانتاج الدولى الذى تأثر أيضا بالكساد فى عام ١٩٨٢ ، ١٩٨٥ ثم عاود مرة أخرى ارتفاعه ليتخطى ١٠٪ فى عام ١٩٨٨(٣) ، وقد شهدت تجارة الدول النامية نفس الاتجاه السابق ووصلت النسبة المئوية للتغير السنوى الى أكثر من ١٠٪ ويلاحظ أن الدول النامية الأكثر انفتاحا على الخارج(**) هى التى استطاعت أن تتكيف وتتفاعل مع الكساد العالمى عام ١٩٨٢ ومن هنا لم تتأثر اقتصادياتها بنفس الحدة التى تأثرت بها اقتصاديات الدول النامية المغلقة • ومن هنا يمكن القول أن التجارة الدولية فى مرحلة الثمانينات قد شهدت انتعاشا كبيرا (عدا مرحلتى الكساد فى عام ١٩٨٢ ، ١٩٨٥) ، ويرجع هذا بصفة أساسية الى نمو الانتاج العالى من ناحية ومن ناحية أخرى الى تحرر التجارة الدولية •

أ/٢ - العلاقات التجارية بين دول العالم :

يتطلب التعرف على مدى نجاح العالم فى تحرير التجارة الدولية

(*) يعرف نمو التجارة بأنه متوسط معدلات النمو بالنسبة لاحجام الصادرات والواردات •

(**) تتمثل هذه الدول أساسا فى دول جنوب شرق آسيا وعلى رأسها كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة •

متعددة الاطراف دراسة العلاقات التجارية بين دول العالم ، ومن أهم هذه العلاقات العلاقة التجارية بين كل من اليابان وأمريكا ، ففى بداية الثمانينات شهد الميزان التجارى الأمريكى عجزا متزايدا مقابل زيادة الفائض التجارى فى اليابان وصحب ذلك الوضع انخفاض فى قيمة الين وارتفاع فى قيمة الدولار وقد استندت الولايات المتحدة فى تحقيق التحسن المستمر فى قيمة عملتها على وضعها كمركز قوى فى العالم أكثر من أن يبنى هذا التحسن على اعتبارات اقتصادية(٤) ٠ الا أن الولايات المتحدة تصدت بعد ذلك لتدفق التجارة القادم من اليابان وغيرها من الدول فى عام ١٩٨٨ وذلك عن طريق استحداث بند (٣٠١) والذى يستخدم فى اتهام الدول التى تطبق سياسات تجارية غير عادلة بذلك وعلى هذه الدول ـ طبقا للبند (٣٠١) (٥) ـ ان تصل الى اتفاقية مع الممثل التجارى الأمريكى فى خلال من ١٢ الى ١٨ شهر والا فأنها تتعرض للمعاملة بالمثل ، وكان لهذا البند بالاضافة الى ارتفاع سعر الين مقابل الدولار والتغيير الذى حدث فى تنافسية السلع المنتجة فى كل اليابان ودول جنوب شرق آسيا دورا هاما فى زيادة حجم الواردات الى اليابان حيث ارتفعت عام ١٩٨٨ بنسبة ١٧٪ بالمقارنة بزيادة قدرها ٨٪ فى الدول الأوربية ، الا أن ومع انخفاض قيمة الين بالنسبة للدولار فى عام ١٩٩٠ عاودت الصادرات اليابانية ارتفاعها بالنسبة للواردات ٠ أما بالنسبة للعلاقة التجارية بين كل من دول السوق الأوربية الموحدة والولايات المتحدة فيلاحظ أن دول السوق قد أوضحت على لسان كبار متحدثيها أنه لايوجد داع فى ان تشارك دول أخرى دول السوق فى المكاسب التى تنتج من تحرير التجارة الدولية فيما بينها ، ومن هنا يبدو الاتجاه واضحا لتقييد التجارة بين دول السوق وأمريكا ، وفى مقابل ذلك تقف أمريكا موقفا متشددا فى دورة ارجواى لتحرير تجارة السلع الزراعية من الدعم الذى تقدمه السوق الأوربية لمزارعيها ٠ وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين أوربا الموحدة والدول النامية ، فأنه فى ظل فروض النمو المحلى لدول السوق وتحرير التجارة يمكن القول انه سيترب على ذلك زيادة واردات أوربا ، ويمكن أن تستفيد الدول النامية بشرط القدرة على المنافسة والتفاعل مع السياسة التجارية لدول السوق ٠

ويتطلب الأمر التعرف على احتمالات النشاط الاقتصادى المستقبلى للدول المتقدمة لأثرة الهام على التجارة الدولية وخاصة مع ظهور أزمة

الخليج وما يترتب عليها من ارتفاع فى أسعار البتـــرول واثر ذلك على الركود التضخمى فى هذه الدول ٠

وسوف نتعرض لاحتمالات النمو فى الاقتصاد الأمريكى باعتباره من أكثر الاقتصاديات المؤثرة على سير التجارة الدولية ٠

هناك فى هذا الصدد وجهة النظر المتشائمة(٦) التى ترى أن الكساد فى طريقه الى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك تأثرا بالعديد من المتغيرات فى مقدمتها توقع ضعف الطلب ، والاثر الركودى لخفض العجز فى الميزانية الأمريكية ، انخفاض الانتاجية فى القطاع الصناعى حيث تشير التقديرات الى أن نمو المخرجات فى الساعة قد بلغ ٢٪ فقط وهو أقل معدل مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة(٧) ، ضعف السياسة المالية فى حفز الاقتصاد مما يضع اعباء متزايدة على السياسة النقدية الا أن خفض سعر الفائدة من ناحية أخرى مع زيادة مديونية المصانع والقطاع العائلى يمكن أن تدفع البنوك الى الامتناع عن الاقتراض ٠

الا أن وجهة النظر المتفائلة انما تتوقع معـــدل نمو فى عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ يصل الى ١٪ ، كما ان انخفاض الناتج القومى الاجمالى لن يتعد أقل من ½٪ وذلك مقارنة ٤٪ فى كساد ٧٤/١٩٧٥ و ٣٪ فى كساد ١٩٨١/١٩٨٢، ويرجع ذلك للعديد من الاعتبارات من أهمها أن العديد من الصناعات فى مجال الاسكان والسيارات والبناء قد أبرمت عقودا لعامين قادمين ومن هنا فأن الانخفاض الذى سيحدث فى الاستثمارات لن يكون بنفس الصورة فى الكسادين السابقين ، كذلك فأن المصانع تستخدم الطريقة المثلى فى الرقابة على المخزون الذى وصل الى أدنى حد له منذ عشرون عاما ، وعلى الرغم من احتمالات انخفاض الطلب فأن الصـــــادرات ستحافظ على معدل نمو المخرجات ويتوقع أن يعوض انخفاض الصادرات من السلع المصنعة زيادة الصادرات من المعدات العسكرية لدول الاوبك ، كذلك فأن هناك مغالاة فى تقدير الاثر الكسادى لمواجهة العجز فى الميزانية الأمريكية فالحجم المخطط للتخفيض يصل الى ٤٠ مليار دولار عام ١٩٩١ وهو ما يســـاوى ٨ر٠٪ من الناتج القومى الاجمالى ، وعلى الرغم من امكانية تخفيف الكساد فى الولايات المتحدة الا أنه يتوقع فى مقابل ذلك مواجهة مشكلة التضخم والبطالة ٠ أما فيما يتعلق بانعكاسات ارتفاع أسعار البترول على تجارة الدول النامية فأنه

يهمنا فى هذا الصدد التعرض لتجربة دول **جنوب شرق آسيا فبالاضافة** كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة ، نجد تايلاند التى نمى اقتصادها بأكثر من ١٠٪ بالأسعار الحقيقية(٨) فى الثلاث سنوات الاخيـــرة ونمت صادراتها بنسبة ٣١٪ ومن ثم يتوقع انخفاض هذا المعدل الى ٦ ـ ٨٪ ، ومن هنا فأن التطورات التى حدثت فى الطاقة الانتاجية لتايلاند تبدو أقوى من أن تتأثر بشكل كبير من ارتفاع أسعار البترول ، كذلك شهدت كل من ماليزيا واندونيسيا ارتفاع معدلات الصادرات فى الثلاث سنوات الاخيرة (٢٣٪ ، ١٥٪ بالترتيب) ٠

وعلى حين لازالت كل من تايوان وجنوب كوريا تصـــدر أكثر من ¼ صادراتها لأمريكا مقارنة بـ ١٧٪ ، ١٢٪ لأوربا الا أنه بالنسبة لكل من تايلاند وماليزيا فأن كل من السوق الأمريكية واليابانية الأوربية تحظى بنفس القدر من الاهتمام ، وتصدر اندونيسيا لليابان ضعف صادراتها لأمريكا وبما أن معظم هذه الصادرات تمثل مادة أولية تسهم فى تصنيع المعـــدات فأن انخفاض الصادرات اليابانية لأمريكا يمكن أن يسهم فى تأثر اقتصـــاديات اندونيسيا بذلك ٠

وفيما يتعلق باثر أزمة الخليج على اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا فتبدو أكثر الدول المتضررة الفلبين مع انخفاض التحويلات وارتفاع ســعر الطاقة على حين تستفيد كل من اندونيسيا وماليزيا بسبب ما تملكاه من احتياطات ، وتبدو تايلاند أكثر الدول قدرة على مواجهة انعكاسات أزمة الخليج ويرجح السبب الرئيسى لذلك أنها من أكثر الدول فى جنوب شرق آسيا التى تحظى بقطاع خاص مرن وقوى ومن ثم يمكن أن يتفاعل بسرعة مع أحداث الأزمة ودلالة ذلك أن رئيس الوزراء التايلندى قد أشار الى رجال الأعمال يبيع عصير الفواكه للجنود الأمريكيين فى الخليج ٠

٣/أ ـ الاحتمالات المتوقعة لتحرير التجارة الدولية من خـــلال دورة اراجواى للجات :

تمكنت الجات من تحقيق نجاح يعتد به فى مجال تحرير التجارة الدولية من خلال سبع دورات كاملة ، وفى كل منهـــا تم تخفيض متوسط التعريفات التجارية المصـــنعة من ٤٠٪ عام ١٩٤٧ الى أقـــل من ١٠٪ فى منتصف

السبعينات حتى وصل الى ٥٪(٩) هذا العام ، وكان لذلك انعكاسات هامة على تقدم التجارة الدولية ونموها ، ففى الفتـــرة من ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥ نمى حجم التجارة بمعـــدل ٥٠٠٪ وذلك فى مواجهة نمو للمخرجات وصـــل ٢٢٠ الى٪ ٠

وتهدف دورة اراجواى الحالية الى العديد من الأهداف لتحرير التجارة الدولية لعل من أهمها خفض التعريفات القائمة حاليا بنسبة الثلث ومحاولة القضاء على القيود غير التعريفية ثم محاولة التحرر من اتفاقية الأنسجة متعددة الاطراف ونقل تجارة المنسوجات لتخضع للقواعد المتعارف عليها فى الجات فيما يختص بالتعريفات ، وفى مجال الزراعة تهـــدف دورة اراجواى الى خفض الاعانات للمزارعين حيث يمكن أن يتيح ذلك زيادة فى حجم التجارة الدولية تقدر بـ ١٠٠ مليار دولار فى العام ، كذلك من اهداف دورة اراجواى الوصول الى اتفاقية عامة لتطبيق قواعد التجارة الحـــرة بالنسبة للخدمات (تجدر الاشارة الى أن قطاع الخدمات فى الولايات المتحدة يحوز ٧٦٪ من العمالة بالكامل وأكثر من ٩٠٪ بالنسبة لفرص العمل الجديدة) مع محاولة بالقضاء على السرقة فى مجال الملكية الذهنية Intellectual Property (مثل براءات الاختراع ، العلامات التجـارية ٠٠٠٠) والتى تكلف أمريكا ٦٠ مليار دولار فى العام ٠

والواقع ان امكانية الوصول الى نتائج ايجابية فيما يختص بالأهداف التى يرجى تحقيقها من دورة اراجواى انما يعتمد على العديد من العوامل البعض منها يمكن أن يحول دون تحقيق هذه الأهداف والبعض الآخر قـــد يدعم امكانية الوصول الى نتائج ايجابية فى هذا الصـــدد ، ففيما يختص بالنوع الأول من العوامل فأن من أهمها اتجاه الاقتصاد الدولى الى النظم التجارية التى تعتمد على التكتلات وهنا يمكن أن تظهر ثلاث تكتلات هى أمريكا ، السوق الأوربية المشتركة المجموعة الآسيوية ومركزها اليابان وقد وقعت الحكومة الأمريكية اتفاقية التجارة مع كندا وبدأت المفاوضات لذلك مع المكسيك وشيلى ، أما دول السوق فيبدو كما سبق أن ذكـــرنا أنها ستحافظ على المكاسب المحققة من حرية التجارة داخل اطار السوق كما ان التغيرات الاقتصادية فى أوربا الشرقية يبدو أنها ستكون فى مصلحة السوق (تدفق متبادل للتجارة والاستثمارات) ومن هنا اذا وجـــدت دول آسـيا وعلى

رأسها اليابان ان هناك حواجز تقف أمام تجارتها مع كل من أوربا وأمريكا فالبديل الاوحد الاتجاه الى التكتل الاقتصادى ، وفى ظل هذه الاوضاع فأن اتفاقية الجات سوف تواجه العديد من المخاطر ٠

ومن العوامل التى يمكن أن تعوق امكانية تحقيق أهداف دورة اراجواى صدور القانون الأمريكى رقم ٣٠١ والذى سبق ان أشرنا اليه ويهدف الى المعاملة بالمثل فى حالة التجارة غير العادلة (كما تضع شروطها الولايات المتحدة) والتى يمكن أن تؤثر سلبيا على الصادرات الأمريكية ، ويتعارض هذا مع قواعد الجات التى تنص على أنه يحظر على أى دولة المعاملة بالمثل بصورة فردية ٠

أما فيما يختص بالعوامل التى يمكن أن تسهم فى تحقيق نتائج ايجابية لدورة اراجواى فمن أهمها امكانية الوصول الى اتفاق فيما بين الدول النامية والمتقدمة يقضى بأن تتنازل الدول النامية عن حقها (طبقا للبند ١٨) والذى يسمح لها باستخدام القيود التجارية لحماية ميزان مدفوعاتها وفى مقابل ذلك يتم تخفيض القيود غير التعريفية مثل قيود الصـــادرات الطوعية التى تؤثر بدرجة كبيرة على صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة ، (يقدر معهد الاقتصاد الدولى فى واشنطن أنه اذا استطاعت الدول المتقدمة حذف القيود غير التعريفية فأن صادراتها سترتفع بحوالى ٢٠٠ مليار دولار فى العام ووارداتها بأكثر من ٢٥٠ مليار ، ويمكنأن يسهم ذلك فى زيادة التجارة الدولية بـ ٣٣٠ مليار دولار فى العام(١٠) ٠

ومما يدعم من الاتجاه السابق امكانية أن يكون هناك توافق مصالح بين كل من الدول النامية والمتقدمة حيث يتم الاتفاق على ادخال الخدمات ضمن اطار اتفاقية الجات كما سبق أن ذكرنا وبناء على ذلك تتخصص الدول المتقدمة فى الخدمات والمعرفة الذهنية فى مقابل أن تتخصص الدول النامية فى السلع المصنعة والمنتجات الزراعية (وذلك بشرط التنازل عن البند ١٨ من جانب الدول النامية والتخفيف من القيود غير التعريفية من جانب الدول المتقدمة) ٠ وأخيرا يجدر بنا التعرض الى احتمالات تخفيف القيود القائمة حاليا فيما يتعلق باتفاقية الأنسجة متعددة الاطراف وذلك لما لها من انعكاسات هامة على تجارة الدول النامية ومنها مصر حيث تسير التقـــديرات الى أن التجارة الحرة فى مجال الملابس والمنسوجات يمكن أن تزيـــد من واردات

الدول المتقدمة بمقدار ٥٠ مليار دولار فى العام ، والواقع أن القيود الموضوعة على واردات الدول المتقدمة من الملابس والمنسوجات طبقا لاتفاقية الأنسجة متعددة الاطراف انما تبنى على حجة عدم الاضرار بالصناعة المحلية ، ولكن فى الاونة الاخيرة حدثت تطورات هامة فى هذا المجال فقد استطاع المنتجون عن طريق التقدم التكنولوجى خفض تكلفتهم ومن هنا فأن المنافسة أصبحت أقل ضررا ومن ثم يتوقع أن يتم تدعيم الاتجاهات التفاؤلية فيما يتعلق بالوصول الى نتائج ايجابية فى هذا المجال ٠

وبعد فأنه يمكن التوصل الى النتائج الآتية فيما يتعلق بمدى نجاح العالم فى تحرير التجارة الدولية متعددة الاطراف :

★ يوضح نمو الانتاج والتجارة فى العالم الى انتعاش التجارة الدولية بدرجة كبيرة فى مرحلة الثمانينات نتيجة لنمو الانتاج العالمى من ناحية ومن ناحية أخرى نتيجة لتحرير التجارة ، وقد صحب انتعاش التجارة الدولية انتعاشا مماثلا لتجارة الدول النامية وذلك على الرغم من كسادى ١٩٨٢ ، ١٩٨٥ بل ان الدول النامية الاكثر انفتاحا هى التى استطاعت ان تتفاعل وتتكيف مع المتغيرات الدولية وكانت أفضل فى الأداء من الدول النامية ذات الاقتصاديات المغلقة ٠

★ وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين الدول المتقدمة وبعضها البعض وبينها وبين الدول النامية فقد لاحظنا استمرار الصراع بين كل من الولايات المتحدة واليابان حول تحقيق أكبر مكسب من التجارة بينهما ، وتحكم أمريكا فى ذلك عن طريق تغيير قيمة العملة من ناحية ومن ناحية أخرى استحداث البند (٣٠١) ٠

★ يمكن أن تستفيد الدول النامية من علاقتها التجارية مع أوربا الموحدة وذلك بشرط القدرة على المنافسة والتفاعل مع السياسة التجارية لدول السوق ٠

★ وبالنسبة لاحتمالات النمو فى أهم الدول المشاركة والمؤثرة فى التجارة الدولية وهى الولايات المتحدة الأمريكية وذلك فى ضوء آثار أزمة الخليج ، فأنه على الرغم من حجج وجهة النظر المتشائمة حول احتمالات النمو الا أن وجهة النظر المتفائلة ترجح امكانية تجنب الكساد فى أمريكا

الا أنه يتوقع التعرض لمشكلة التضخم والبطالة ، وفيما يتعلق بانعكاسات أزمة الخليج على دول جنوب شرق آسيا تبدو تايلاند من أكثر الدول قدرة على مواجهة هذه الانعكاسات وذلك بواسطة مرونة استجابة القطاع الخاص فى التعامل مع المتغيرات الدولية وتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها عن طريق التجارة الدولية·

★ وحول امكانية الوصول الى نتائج ايجابية فيما يختص بالأهداف التى يرجى تحقيقها من دورة اراجواى فأن هناك احتمالين ·

الأول : ان يتجه العالم الى التكتلات الاقتصادية وفى هذه الحالة فأن هذا الوضع سيؤثر سلبيا على امكانية تحرير التجارة ·

الثانى : امكانية تحقيق توافق المصالح بين كل من الدول النامية والمتقدمة عن طريق ادخال الخدمات للجات وتخلى الدول النامية عن البند (١٨) ·

★ وأخيرا فأن احتمالات تخفيف القيود القائمة حاليا فيما يتعلق باتفاقية الانسجة متعددة الاطراف انما يعتبر من القضايا الهامة التى تواجه الدول النامية بصفة عامة وبصفة خاصة تلك التى تسعى الى تشجيع الصادرات من السلع كثيفة العمل مثل مصر ·

ان النتائج السابق الوصول اليها من التعرض لاحتمالات نمو التجارة الدولية انما تستدعى الاشارة الى موقع مصر من هذا ، والواقع أن العجز الكبير الذى تعانى منه مصر فى الميزان التجارى انما يوضح الوضع المتدنى لصادراتها ، واذا كانت هذه الصادرات انما تعتمد بصفة أساسية على الانتاج المحقق فأن أول ما يثار فى هذا الصدد امكانية زيادة الانتاج الموجه للتصدير ويتطلب ذلك دراسة الوزن النسبى لكل من القطاعين العام والخاص فى الصادرات المصرية(١١) حيث يتضح أن على الرغم من زيادة نصيب القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص من الصادرات الا أن حجم هذه الصادرات لا يتناسب مع الوزن النسبى للقطاع العام فى النشاط الاقتصادى المصرى · كذلك يلاحظ تركز صادرات هذا القطاع فى المواد الخام مقارنة بالسلع المصنعة على حين حقق القطاع الخاص معدلات نمو متزايدة فى

الصادرات الزراعية والصناعية مع تبسيط اجراءات التصدير فى السنوات الماضية ، ومن هنا كانت أهمية ازالة العقبات والقيود التى تعترض العملية التصديرية(١٢) حتى يمكن زيادة نصيب القطاع الخاص وخاصة الصناعى.

وبعد فأن العرض السابق قد أوضح ان هناك فرصا امام الدول النامية للتفاعل مع الأسواق الدولية عن طريق التجارة مع أهمية الاخذ فى الاعتبار طبيعة العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة والاوضاع الاقتصادية لها مع امكانية قيام تكتلات اقتصادية ويمكن أن يتم هذا التفاعل بصورة أفضل من جانب القطاع الخاص فى الدول النامية .

واذا ما طبقنا ذلك على مصر فأن الدعوة تشـــار لدعم القطاع الخاص للاتجاه الى التصدير .

(ب) محاولات التغلب على أزمة المديونية الخارجية للدول الناميـة : تفجرت أزمة مديونية الدول النامية الخارجية بعد اعلان المكسيك فى اغسطس عام ١٩٨٢ عدم قدرتها علىدفع ديونها للبنوك الأجنبية ومنذ ذلك الحين بدأت قضية الديون الخارجية تحتل اهتماما واســـعا فى الدوائر السياســية والاقتصادية العالمية وذلك لارتباط هذه الأزمة بالنظام المصرفى الدولى من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأن أزمة الديون بالنسبة للدول النامية انما تعتبر أزمة تواجه احتمالات النمو المستقبلية لهذه الدول ، كذلك فأن لمشكلة الديون انعكاسات هامة على تدفقات التجـــارة الدولية بين كل من الدول النامية والمتقـــدمة .

وقد ترتب على تزايد الادراك الدولى بأهمية قضية الديون الخارجية ودورها فى التأثير على الاقتصاد الدولى ظهور المبادرات التى تهـــدف الى امكانية مواجهة هذه المشكلة ومنها مبادرة بيكر عام ١٩٨٥ ، وخطة برادلى وأخيرا توصيات اجتماع تورنتو عام ١٩٨٨ بمنح أفقر الدول النامية وأكثرهم دينا مثل دول افريقيا جنوب الصحراء تيسيرات بشأن الديون .

وتنقسم المديونية الخارجية للدول النامية الى نوعين ، الأول تكون فيه المديونية للدائنين من القطاع الخاص ، ولا شك أن هذه المديونية تبدو أكثر تأثيرا على اقتصاديات الدول المتقدمة ومن ثم فأن مواجهة هذه المديونية

تخلق نوعا من تشابك المصالح بين كل من الدول المدينة والدائنة(١٣) ويمكن معالجة هذا النوع من الديون عن طريق اعادة شرائها حيث يقوم المدين بشراء جزء من ديونه الخارجية أما عن طريق احتياطيات دولية أو بنقد أجنبى جديد ، كذلك قد يتم مقايضة الديون باسهم رأس المال ، وفى هذه الحالات تختلف المكاسب التى يحصل عليها المدين باختلاف نسب الخصم التى يمكن الحصول عليها من دينه القائم حاليا ، ويلاحظ فى هذا الصدد المحاولات المكثفة التى تمت من جانب الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة للتغلب على مديونية الدول النامية المدينة للقطاع الخاص وعلى رأسها البرازيل وذلك تدعيما للمصلحة المشتركة فى هذا الصدد ٠

أما النوع الثانى من المديونية الخارجية فهى المديونية للدائنين من المنظمات الدولية والحكومات والمؤسسات الدولية وهذه المديونية يصعب مواجهتها بالطرق السابقة وعادة فأن البديل المتاح للدول النامية فى هذا المجال هو اعادة جدولة الديون ٠

وقد تفاوت اداء الدول النامية فيما يتعلق بقدرتها على مواجهة اعباء المديونية الخارجية ، وقد اعتمد هذا الاداء بصفة أساسية على اتخاذ السياسات الاقتصادية السليمة من ادارة مالية ، أسعار صرف حقيقية ومستقرة ، سياسة تجارية فعالة وذلك بهدف دعم الصادرات وخاصة من السلع المصنعة لهذه الدول ، وقد نجحت كل من كوريا وتايلند وتركيا فى هذا المجال ، ويمكن القول أن تحقيق الأهداف السابقة قد تزامن مع وجود قطاع خاص قوى فى هذه الدول استطاع أن يوفر ميزة مرونة العرض من الصادرات لمواجهة الطلب العالمى عليها مع احلال للواردات ٠

وبعد فقد دعت الانعكاسات الهامة لأزمة مديونية الدول النامية الى البحث عن الاستراتيجيات البديلة التى تكفل مواجهة هذه الأزمة ، ويجرى حاليا الاعداد لاستراتيجية جديدة بدأ العمل بها عام ١٩٨٩ ، ويبدو الاتجاه العام لهذه الاستراتيجية ممثلا فى التأييد الرسمى لأهمية خفض ديون الدول النامية مع تزايد الوزن النسبى للمنظمات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى التصدى لهذه المشكلة ويشترط حدوث هذا التخفيض للديون فى اطار برامج قوية وفعالة للتكيف ومن هنا تبدو أهمية الاصلاح الاقتصادى للدول المدينة(١٤) ٠

وبعد فأن العرض السابق يوضح ما يلى :

★ أن أزمة المديونية الخارجية للدول النامية لها انعكاسات هامة على الاقتصاد الدولى يتأثر بها كل من الدول المدينة والدائنة ومن هنا ظهرت المبادرات لمواجهة هذه الأزمة الا أن تشابك المصالح بين الدول المدينة والدائنة يبدو أكبر فى حالة النوع الأول من الديون ٠

★ تفاوت اداء الدول النامية فيما يتعلق بقدرتها على مواجهة اعباء المديونية الخارجية ، وقد استطاعت كل من كوريا وتركيا وتايلاند تحقيق اداء متقدم فى المحافظة على جدارتها الائتمانية ويلاحظ أن هـــذه الدول تحظى بقطاع خاص قوى ومرن للتفاعل مع المتغيرات الدولية ٠

★ يتجه العالم حاليا لاستراتيجية جديدة تهدف الى خفض ديون الدول النامية مع تزايد دور كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى تحقيق هذا الهدف ، ولا يخفى علينا أن برامج البنك والصندوق للاصلاح الاقتصادى تميل الى زيادة الوزن النسبى للقطاع الخاص ٠

وفيما يتعلق بموقع مصر من أزمة الميونية الخارجية فقد أوضحنا فيما سبق التزايد الكبير فى عبء المديونية الخارجية التى يواجهها الاقتصـــاد المصرى مع عدم قدرة الصـــادرات على ملاحقة خـــدمة الدين التى تفاقمت بصورة مستمرة ، وقد ترتب على ذلك اتجاه مصر الى جدولة ديونها فى بداية عام ١٩٨٧ (مقابل تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولى) وذلك بعد عجزها عن السداد فى مواعيد الاستحقاق وقد بلغ حجم المتأخرات حوالى ٥ مليار دولار ، ونتيجة لهذا الوضع فقد تحملت مصر فائدة اضافية عن الأقســـاط المؤجلة ٣٪ فى المتوسط ، وتكررت اعادة الجـــدولة فى يونيو ١٩٨٨ لقيمة ٤ مليار دولار ٠

واذا كانت الاستراتيجية القائمــة حاليا انما تتطلب هيمنة البنـــك والصندوق على تنفيذها مع اشتراط برنامج اصلاح اقتصادى فأنه يبدو أن زيادة الوزن النسبى للقطاع الخاص يمكن أن تكفل استفادة أفضل من هذه الاستراتيجية ٠

★ دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى التأثير على اقتصاديات الدول النـــامية :

للاستثمار الأجنبى المباشر دورا هاما فى التأثير على اقتصاديات الدول النامية حيث يتيح مواجهة مشكلة نقص رؤوس الأموال التى تعانى منها هذه الدول هذا بالاضافة الى امكانية الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مع توظيف البطالة القائمة فى المجتمع فضلا عن امكانية فتح أسواق جديدة للصادرات فى الأسواق العالمية التى يستطيع الاستثمار الأجنبى أن ينفذ اليها باداء أفضل ٠

وتبدو الصلة واضحة بين كل من الاستثمار الأجنبى والتجارة الدولية والمديونية الخارجية للدول النامية ، ففيما يختص بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبى والتجارة الدولية فأن الاستثمارات الأجنبية يكون لها دورا هاما فى تحفيز صادرات الدول النامية ، وفى نفس الوقت فأن الاستثمار المباشر قـد يهدف عند قيامه الى مواجهة القيود التجارية المفروضة على الدولة الأم ، أما فيما يختص بالعلاقة بين الاستثمار والمديونية فقد ظهر من العرض السابق أن تزايد حدة المديونية ومخاطر عدم السداد سيخضع للعديد من المحاذير على امكانية الاقراض من جانب الدول المتقدمة ومن ثم فالبديل الاخر أمام الدول النامية لتعويض العجز فى رؤوس الأمـــوال اللازمة للاستثمار هو الاتجاه للاستثمار الأجنبى المباشر ، وقد تراوح الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول النامية ما بين ١٠ ، ١٥ مليار دولار سنويا وهو ما يوازى ١٠ ــ ١٥٪ من مجموع تدفقات رؤوس الأموال ، ويبدو ان للسياسات الاقتصادية المتبعة فى الدول النامية مع استقرار الاقتصاد بها دورا هاما فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر ، فعادة ما تجـــذب الاستراتيجيات المتجهة للخـــارج التى تدعمها سياسات للضرائب وأسعار الصرف وسياسة تجاريـــة تعمل على تشجيع الصادرات مع دعم القطاع الخاص الاستثمارات الأجنبية(١٥) ٠

وفى مجال تحديد الوزن النسبى للدول المتقدمة فى مجال الاستثمار الأجنبى ٠ يمكن القول أنه تقع وعلى رأس هـــذه الدول الولايات الأمريكيـة واليابان حيث أن اعتبارات التكلفة وتغير الميزة النسبية للتجارة الدولية يمكن أن تدفعهما بصفة مستمرة الى الاستثمار فى الدول النامية وذلك بغرض توافر الشروط السابقة ، وتدخل دول شرق أوربا الآن مجال المنافســـة مع الدول

الأجنبية فى جـــذب الاستثمار الأجنبى المباشر اليها ، الا أن تطـــور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من عام ١٩٨١ وحتى ١٩٨٧ انما يوضح تزايد الوزن النسبى لكل من أمريكا اللاتينية والكاريبى ودول جنوب شرق آسيا فى الحصول على أكبر نسبة من الاستثمار الأجنبى المباشر ، ومن الواضح أن منطقة أمريكا اللاتينية تكون مجالا للاستثمار من قبل أمريكا على حين دول جنوب شرق آسيا محلا للاستثمار من قبل اليابان · وتعتبر الولايات المتحدة من أكبر المتعاقدين للاستثمارات الأجنبية من الخـــارج حيث تتخطى هـــذه الاستثمارات ما تستثمره أمريكا فى الخارج ، وقد ساعد على ذلك التهرب من الحماية من جانب اليابان عن طريق الاستثمار وكذلك ضعف السياسة النقدية اليابانية فى ابقاء رؤوس الأموال اليابانية ومنعها من الاستفادة بأســـعار الفائدة المرتفعة على الدولار فى الولايات المتحدة ، وتسهم هذه الاستثمارات فى منع الحكومة من زيادة الضرائب خوفا من هروب الاستثمارات للخارج ·

ان العرض السابق انما يوضح النقاط الآتية :

★ لازالت الدول النامية تحصل على نســـبة متواضعة من اجمالى تدفقات رؤوس الأموال فى العالم ·

★ يبدو ان السياسات الاقتصادية فى الدول النامية التى تهدف الى تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر دورا هاما فى الوصول الى هدفها ، وعادة ماتكون هذه السياساتأكثر توجها للخارج ومدعمة للقطاع الخاص وبالنسبة لوضع الاقتصاد المصرى فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر فهناك العديد من الدراسات(١٦) التى ظهرت بهدف تقييم اداء الشركات متعددة الجنسية ، ويمكن القول ان محصلة هذه الدراسات انما تشير الى وجـــود انعكاسات ايجابية لهذه الشركات على الاقتصاد القومى ومن أهمها تحسين جودة السلع المنتجة عن طريق الفن التكنولوجى المستحدث ، توظيف العمالة ، احـــلال الانتاج المحلى محل الواردات ·

أما من ناحية الاثار السلبية فتتمثل فى اعتماد هـــذه الشركات على مستلزمات انتاج مستوردة كما ان تحويلات الأرباح تفوق العائد من التصدير فضلا عن ادخال أنماط استهلاكية تعمل على زيداة الاستهلاك ، وبصفة عامة يمكن القول ان الأمر يتطلب متابعة اداء هذه الشركات وتحديد أهداف واضحة من تواجدها وهو مالا يتوفر فى مصر ، وتواجه الاستثمارات الأجنبية فى

مصر العديد من المشاكل على رأسها عدم وضوح واستقرار السياسات الاقتصادية وتعقد الاجراءات للموافقة على الاستثمار ، ومن هنا لزم محاولة تعديل ذلك حتى يمكن الاستفادة من اداء هذه الشركات ، والجدير بالذكر ان نسبة التمويل الأجنبى للاستثمارات القادمة الى مصر لا تتعدد ٣٥٪ على حين يشارك القطاع الخاص المصرى بـ ٦٥٪ ٠

٢ ـ دور السياسة الاقتصادية المصرية فى التفاعل مع المتغيرات الدولية :

ارتبط وجود هيكل انتاجى يهيمن فيه القطاع العام المصرى على الانتاج والاستثمارات والعمالة بالسياسات الاقتصادية التى تتفق مع هذا الوضع مما اثر على قدرة هذه السياسات على التفاعل مع المتغيرات الدولية ، ومن هنا تبدو مناقشة الاتجاه الى التخصيصية أى ـ زيادة الوزن النسبى للقطاع الخاص فى مواجهة القطاع العام ـ كأحد البدائل المتاحة لمواجهة المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، ويتعرض هذا القسم الى جزءين :

الأول : يحلل مدى قدرة السياسة الاقتصادية المصرية على التفاعل مع المتغيرات الدولية ٠

الثانى : سياسة التخصيصية كاحد البدائل التى تثير التساؤل حول مدى امكانية استخدامها فى مصر ٠

(أ) مدى قدرة السياسة الاقتصادية المصرية على التفاعل مع المتغيرات الدولية :

يمكن القول بصفة عامة أن السياسة الاقتصادية المصرية فى السنوات السابقة لم تحقق نتائج ايجابية ملموسة فى التفاعل مع المتغيرات الدولية فقد أعتمدت هذه السياسة على الاعتبارات السياسية أكثر منها على الاعتبارات الاقتصادية ومن ثم افتقدت وجود أهداف اقتصادية واضحة تتناسب مع السياسات المصممة لتنفيذ هذه الأهداف ، كذلك تعرضت هذه السياسات لتقلبات مستمرة مما حال دون الوصول عن طريقها الى نتائج ايجابية ، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال(١٧) ٠ التعرض لأهم السياسات الاقتصادية فيما يلى :

أ/ - فيما يختص بالسياسة التجارية وسياسة سعر الصرف - تغلبت العوامل السياسية منذ قيام ثورة ٢٣ يولية فى تحديد السياسة التجارية لمصر حيث اتجهت الى احلال الواردات فى مقابل تشجيع الصادرات واضطلع القطاع العام بالعبء الاكبر فى تنفيذ هذه السياسة مع تقلص دور القطاع الخاص بعد قرارات التأميم فى بداية الستينيات ، وعلى الرغم من الاثار الايجابية لسياسة احلال الواردات فى البداية والتى استدعت بطبيعة الحال الانتقال الى مرحلة تشجيع الصادرات الا أننا لم نستطع الاستفادة من الظروف الدولية المواتية كما فعلت اليابان ودول جنوب شرق آسيا وأهم من ذلك أن تشجيع الصادرات - الذى تسهم فيه الصناعات الصغيرة يدور يعتد به انما يتطلب نمو القطاع الخاص وتوفر الحوافز للاستثمار من جانبه وهو ما احجمت السياسة الاقتصادية المصرية عن توفيره ، وقد ترتب على هذا الوضع الاتجاه الى الصناعات الرأسمالية الضخمة التى زادت من اعتمادنا على الخارج ، وعلى الرغم من ادراك السياسة الاقتصادية المصرية لأهمية التصدير الا أنه لم تتخذ السياساتالتجارية الكفيلة بدفع هذه العملية٠

كذلك أسهم تحديد سعر الصرف بصورة لا تعكس العلاقة الحقيقية للعرض والطلب فى عدم تشجيع الصادرات بالنسبة للواردات مما اضر بنظام الحوافز القائم فى الاقتصاد وأسهم فى اساءة توجيه الموارد الاقتصادية وقد تناسب تحديد سعر الصرف بقرارات ادارية مع هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادى ٠

أ/٢ - فيما يختص بالسياسة المالية أسهم الدعم فى تزايد نمو النفقات العامة بصورة مضطردة ، وقد احتل الدعم الموجه للقطاعين العام والحكومى نسبة يعتد بها من اجمالى الدعم ، وفى مقابل ذلك لم يستطع الجهاز الضريبى أن يقوم بدوره فى تحصيل الضرائب وخاصة بعد تزايد الدخول نتيجة اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى ومن ثم تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة وصحب ذلك زيادة الضغوط التضخمية التى عانى منها ولا زال يعانى الاقتصاد القومى ٠

كذلك لم يتميز النظام الضريبى بالمرونة المطلوبة فى تحديد اعباء الضرائب على قطاع الأعمال الخاص فلم يميز بين النشاطين التجارى والصناعى (٤٠٪) مما دفع الأفراد الى الاتجاه للنشاط التجارى ثم أخيرا

ميز بين النوعين من النشاط بفارق لا يبرر مخاطر الاستثمار فى الصناعة خاصة مع عدم توافر المناخ الاستثمارى الملائم فى مصر (٣٤٪ - ٤٠٪) ٠

ومن هنا لم تسهم السياسة المالية فى حفز المستثمرين على الدخول الى مجالات الاستثمار فى القطاع الصناعى وعندما اسهمت هذه السياسة فى تشجيع الاستثمار الأجنبى والاستثمار فى المدن الجـــديدة حالت بيروقراطية الجهاز الحكومى فى تعميق الاستفادة من ادائها ٠

أ/٣ - فيما يختص بالسياسة النقدية يلاحظ فشـل هـــذه السياسة فى تجميع المدخرات اللازمة لخدمة التنمية الاقتصـادية مع توظيفها فى المجالات التى تخدم هذا الهدف ، والمتتبع لهذه السياسة يمكن أن يلاحظ أنها لم تقم بالدور المطلوب فى استقطاب المدخرات المصرية ويكفى ان نذكر تجربة شركات توظيف الأموال التى نجحت فى تحقيق هذا الهدف ٠

كذلك أسهم عدم الاستقرار فى السياسة النقدية الى تحقيق اثار غيـــر مواتية على القطاع الخاص المصرى ، فقد أطلق الائتمان فى نهاية السبعينات مما حفز المستثمرين على الاندفاع الى الاقتـراض وتوظيف هذه القروض فى مشروعات استثمارية الا أنه عادت السياسة النقدية فقيدت الائتمان فى بداية الثمانينات لمواجهة التضخم (يرجع حدوث التضخم بنســـبة يعتد بها الى تضخم التكاليف الناتج عن انخفاض قيمة الجنيه المصرى نتيجة للعجز المستمر فى ميزان المدفوعات وعدم اتباع سياسة سعر صرف مناسبة) وقد ترتب على هذا الوضع تعطيل العديد من المشروعات ٠

أ/٤ - سياسة التسعير تدخلت الدولة فى تحديد الأســـعار بالنســـبة لتوريد المحاصيل الزراعية مع وجود شرط التوريد الجبرى لهذه المحاصيل ، وقد أسهم ذلك فى احباط حوافز الاستثمار فى الزراعة مما اضر بالعديد من المحاصيل ، وترتب على هذا الوضع الاعتماد على الخارج فى تدبير الغـذاء بنســـبة كبيرة ٠

وقد تدخلت الدولة أيضا فى التسعير الجبرى لمنتجات شركات القطـاع العام مما دعم من عدم كفاءة هذا القطاع حيث اخفيت العـديد من الشركات ضعف الاداء وراء حجة التسعير ، وقد دعم من هذا الموضوع عدم التعامل مع القطاع العام على أنه قطاع اقتصادى ٠

وبعد فأن العرض السابق انما يوضح ميل السياسة الاقتصـــادية الى ترجيح الاعتبارات السياسية على حســـاب الاعتبارات الاقتصادية ومن ثم أسهم ذلك فى هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادى ، ولم تستطع هذه السياسة تكوين قطاع خاص يدعم دور القطاع العام ومن ثم لم تنجح هـــذه السياسة فى التفاعل مع المتغيرات الدولية لعدم مرونة الجهاز الانتاجى الناتج من الاوضاع السابقة ، وقد أسهم ذلك فى تعرض الاقتصاد المصرى للعديد من المشاكل كما سبق أن ذكرنا ، وقد وصل الأمر الى أنه فى عام ١٩٨٨ وصـــل عدد شركات القطاع العام الى ٣٩١ شركة يصل اجمالى رأسمالها الى ١١٥ مليار جنيه والقيمة السوقية لها تبلغ ٣٤٠ مليار جنيه ، بينما لا يتعدى العائد ٢ مليار مما يعنى ان هذه الاستثمارات ـ بصرف النظر عن العائد الاقتصادى لها ـ انما تعتبر استثمارات شبه عاطلة ، ومن هنـــا بدأ الاهتمام بسياسة التخصيصية كأحد البدائل المطروحة لمواجهة المشاكل السابقة ٠

(ب) سياسة التخصيصية Privatization كاحد البدائل المطروحة لمواجهة مشاكل الاقتصاد المصرى ٠

ب/١ ـ يمكن تعريف التخصيصية Privatization بأنها تزايد فى الوزن النسبى (١٨) لأى أو كل من الانتاج الخاص أو التمويل الخاص فى أى نشـــاط اقتصادى ٠

ب/٢ ـ ويرى مؤيدو هذه السياسة أن الاتجاه الى زيادة الوزن النسبى للقطاع الخاص فى مواجهة القطاع العام انما تسهم فى الحـــد من انخفاض الكفاءة الاقتصادية التى يتميز بها القطاع الاخير ، ويدعم هؤلاء حججهم بأن هناك أسباب تجعل اداء القطاع العام أقل كفاءة من اداء القطاع الخاص منها أن القطاع الخاص الناجح لديه فرص مستمرة للنمو ، كذلك فأن شركات هذا القطاع يتم تنظيمها بواسطة الأسواق المالية التى تكون بمثابة وسيلة للحكم على كفاءة ادائها ومدى قدرتها على تحقيق هذه الكفاءة ، كما أنه على حين ان الحكومة تمارس ضغوطا على القطاع العام لتحقيق أهداف اجتماعية مما يعوق تحقيق الكفاءة الاقتصادية الا أن القطاع الخاص لا يخضع لذلك ، كذلك فأن القطاع الخاص يمكنه أن يعيد استخدام أصـــوله فى الاستخدامات التى تكفل له تحقيق أقصى أرباح ممكنة دون التأثر الى حد ما بالقيـود السياسية ، وأخيرا فأن القطاع الخاص يمنح اهتماما أكبر للمعايير التى تسهم فى زيادة

المنافسة(١٩) ، وللتأكيد على أهيمة المنافســـة فى تحقيق الكفاءة الاقتصادية يرى وليامسون ان المعيار الأساسى ليس فى الملكية العامة أو الخاصة وانما اذا ما كان النشاط محل الاعتبار عرضة لروح المنافسة(٢٠) ٠

والواقع أن التحليل السابق وان كان يمكن قبوله من جـــانب تحقيق الكفاءة الاقتصادية على المستوى الجزئى الا أن هناك معايير أخرى لتقييم اداء القطاع العام على المستوى الكلى والتى ينبغى أخذها فى الاعتبار عند اجراء هذه المقارنة (العائد الاجتماعى) ومن وجهة نظر الحكومات فأن هناك العديد من المبررات التى تدعو الى الاخذ بالتخصيصية من أهمها :

ان التخصيصية يمكن أن تحسن من الحرية الاقتصادية حيث يتمتع المستهلك بالاستقلالية فى التعامل مع القطـــاع الخاص على حين يمكن أن يتعرض للاحتكار من جانب القطاع العام(٢١) ، كذلك فأن التخصيصية يمكن أن تسهم فى زيادة الكفاءة الاقتصادية على المستوى الكلى وذلك بسبب عدم القدرة على الحكم على كفاءة شركات القطاع العام من خلال ســـوق المال ، ويمكن أن تسهم التخصيصية فى خفض العبء على الحكومة فى دعم القطاع العام ذلك أن هذا الدعم يمكن أن يتسبب فى عجز الموازنة العامة للدولة ومن ثم تضطر الدولة لمواجهة هذا العجز اما الى طبع البنكنوت مما يترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية أو الى التمويل عن طريق البنوك ويترتب على ذلك مزاحمة القطاع الخاص فى فرص التمويل المتاحة Crowding-out وأخيرا يمكن أن يتم ذلك عن طريق القروض الأجنبية مما يترتب عليه زيادة اعباء المديونية الخارجية ، ومن ثم فأن التخصيصية يمكن أن تخفف الضغوط على الحكومة فى هذا المجال ، كذلك من مزايا التخصيصية على المستوى الكلى ان القطاع الخاص نتيجة لعدم خضوعه لسياسات تسعير مشوهة يمكنه أن يبنى دراسات العائد والتكلفة بصورة أفضل محاولا الوصول الى هـــدف الانتاج بأقل تكلفة ممكنة ويسهم ذلك بقدر الامـــكان ـ فى التوجيه الأمثـــل للموارد ، على حين أن القطاع العام يمكن أن يحيد عن هذا الوضع نتيجة لأن حساباته لا تخضع فى الأساس الاول لأسس اقتصادية ومن ثم فأن استخدام الموارد فى هذا القطاع قد لا تقودنا الى الاستغلال الأمثل ٠

ب/٣ ـ وبعد فأن العرض السابق يمكننا من استنتاج أهم الشروط التى

يمكن فى ظلها تطبيق سياسة التخصيصية وذلك للاستفادة من المكاسب المحققة على المستويين الكلى والجزئى ٠

★ من أهم الشروط التى تكفل امكانية نجاح التخصصية أهمية وجود قطاع مالى تنافسى وفعال مما يتطلب توفر مجموعة كبيرة من المدخرين والوسطاء الماليين والأدوات المالية ثم نسبة يعتد بها من الأنشطة تبرز اقامة البنية الأساسية الضرورية للسوق المالية(٢٢) ، كذلك يتطلب وجود سوق مالية نشطة وصحية تعديل السياسة الضريبية ، القضاء على القيود التى تؤثر على نظام البنوك التجارية حيث أن السياسات الاقتصادية فى الدول النامية عادة ما تصمم لمساعدة هذه البنوك مما يعوق نمو الأسواق المالية والجدير بالذكر أنه فى العديد من الدول النامية التى لا يتوفر لها سوق مالية فأن البنوك تحوز ما يصل الى ٩٥٪ أو أكثر من الأصول المالية للدولة على حين تصل هذه النسبة الى ٣٠٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية و ٥٤٪ فى كوريا(٢٣) ، كذلك لدعم الأسواق المالية يتم احياء أو تشجيع اقامة مؤسسات الادخار التعاقدية مثل شركات التأمين وصناديق الادخار ٠

★ يتطلب نجاح التخصيصية أيضا توفر طبقة من المديرين على مستوى عال من الكفاءة مع أهمية الوصول الى الهياكل الادارية المثلى للمشروعات ٠

★ كذلك من الشروط الهامة لنجاح التخصيصية كما سبق أن ذكرنا توفر عنصر المنافسة داخل الاقتصاد والا تحول الاحتكار من جانب القطاع العام الى القطاع الخاص ٠

ب/٤ - أن العرض السابق حول كل من تعريف التخصيصية ووجهات النظر المؤيدة لها ثم الشروط التى يمكن فى ظلها تطبيق التخصيصية انما تتيح لنا استنتاج الملاحظات الآتية :

★ أن تعريف التخصيصية يوضح بأنها تزايد للوزن النسبى للقطاع الخاص سواء كان ذلك فى مجال الانتاج أو التمويل أو كلاهما معا ويعنى هذا أن التخصيصية يمكن أن تتم اما مع بقاء القطاع العام كما هو وكل ما يحدث اختلاف الأوزان النسبية لكل منهما أو ان زيادة الوزن النسبى للقطاع الخاص

يمكن أن يأتى عن طريق تخفيض نصيب القطاع العام ، ويرتبط اتخاذ القرار بهذا الصدد بحالة كل دولة على حدة ٠

★ أنه لا يمكن اغفال الانعكاسات الايجابية للتخصيصية سواء كان ذلك على المستوى الجزئى أم على المستوى الكلى ، الا أن تقييم هذه الاثار الايجابية انما تستدعى الأخذ فى الاعتبار حسابات التكلفة الاجتماعية بالنسبة لشركات القطاع العام التى تهدف لتحقيق أهداف اجتماعية وذلك حتى يمكن ان يكون التقييم موضوعيا ٠

★ أن تطبيق سياسة التخصيصية انما تتطلب توافر العديد من الشروط لعل من أهمها انشاء سوق مالية فعالة ونشطة واعادة توزيع الأصول المالية بين البنوك التجارية وهذه السوق مع توفر طبقة من المديرين الاكفاء وأخيرا توفير عنصر المنافسة ٠

ب/٥ ـ الاثار المحتملة للاخذ بسياسة التخصيصية من جانب مصر ٠

★ تجدر الاشارة الى ان ينبغى النظر الى احتمال الأخذ بسياسة التخصيصية نظرة موضوعية تبعد عن الاتجاهات الأيدلوجية حيث أن التساؤل الذى يثار حاليا هو امكانية تحقيق أقصى كفاءة ممكنة من الوحدات الاقتصادية القائمة فى المجتمع سواء كان ذلك عن طريق القطاع العام أم الخاص أم كلاهما معا بما يحقق هذا الهدف ٠

★ ان النظرة السابقة لا يمكنها أن تغفل تأثير شركات القطاع العام ذات الأهمية الاستراتيجية الا أنه يلزم حساب هذه الاثار باستخدام الأسس العلمية السليمة عن طريق حسابات التكلفة الاجتماعية حيث يمكن أن تتواجد شركات ضخمة الا أن انعكاساتها تكون سلبية بالأخذ فى الاعتبار التكلفة الاجتماعية ٠

أو بالنسبة للشركات الأخرى ذات الأهمية النسبية الأقل فأن معيار بقائها من عدمه انما يتطلب أن يتوفر عنصر المنافسة ـ وذلك بعد تحرير القطاع العام من القيود السعرية المفروضة عليه من قبل الدولة ـ بين القطاعين العام والخاص ، وليبق فى القادر على خفض تكلفة وتحسين مستوى جودة سلعته ويتيح ذلك أن تواجه شركات القطاع العام ٠

قيد الميزانية الصعبة بمعنى أن الخسارة ستحسب عليها من ناحية ومن ناحية أخرى يغلق باب القروض التى لا ترد عادة ٠

★ ان الأخذ بما سبق يتطلب تحقيق الشروط السـابقة وذلك حتى يمكن ضمان النتائج المرجو تحقيقها ٠

ب/٦ - انعكاسات الأخذ بالتخصيصية على السياسات الاقتصادية ٠
لا شك أن الأخذ بالتخصيصية ستكون له انعكاسات هـامة على السياسات الاقتصادية المتبعة وتكون الخطوة الأولى تحرير قطاع الأعمال من القيـود البيروقراطيـة ٠

وبالنسبة للسياسة المالية تتطلب الأخـذ بالتخصيصية أهمية وجود سياسة مالية مترويه تعمل على كبح جماح التضخم ويفيـد فى ذلك خفض العجز من جانب القطاع العام مع امكانية تحسين كفاءة النظام الضريبى ٠

السياسة التجارية ، لابد من العمل على تشـجيع الصادرات بكافة السبل الممكنة ، الا أنه لا يجب اغفال تشجيع الصناعة أو الزراعة التى تحل محل الواردات ، ومن ثم لابد من توافر الحوافز للمنتجين فى هذا المجال ، كذلك فانه من الضرورى بل من الحتمى قيادة سياسة سعر صرف سليمة حتى يمكن الاستفادة بنتائج التخصيصية ٠

السياسة النقدية من الأهمية بمكان محاولة جذب المدخرات وتوجيهها لأفضل الاستخدامات الممكنة ، مع توجيـه الائتمان الميسر الى الصناعات الصغيرة التى يمكن أن يكون لها دورا هاما فى دعم الانتاج الصناعى فى مصر ، كذلك فأن من الطبيعى أن تنشأ سوق مالية فعالة تشارك البنوك فى دورها من ناحية ومن ناحية أخرى تعد بمثابة اداة للحكم على كفاءة النشاط الاقتصـادى ٠

بالنسبة لسياسة التسعير لابد من الأخذ بسياسـات التسعير السليمة من الناحية الاقتصادية والتى تعكس العلاقة بين العرض والطلب وذلك حتى يمكن بناء حسابات العـائد والتكلفة على أسس سليمة مما يترتب عليـه التوجيه الأمثل للموارد ٠

ب/٧ - امكانية تحقيق السياسات الاقتصادية المبنية على التخصيصية لأفضل استفادة ممكنة من المتغيرات الدولية ٠

ففيما يتعلق بالتجارة تتيح السياسة التجارية انطلاق القطاع الخاص فى مجال التصدير مراعيا متطلبات السوق العالمية مع دراسة الفرص المتاحة وامكانيات الحماية المتوقعة ومن ثم يمكنه أن يستفيد من الظروف الدولية المتاحة ، وتتيح المنافسة بين القطاعين العام والخاص امكانية أن يكون للقطاع العام دورا يعتد به فى هذا المجال ٠

بما يتعلق بأزمة المديونية : ان الزيادة المتوقعة نتيجة اتباع السياسات السابقة - فى الصادرات والسلع التى تحل محل الواردات يمكن أن يكون لها دورا هاما فى تخفيف العجز فى الميزان التجارى المصرى وما يترتب عليه من زيادة المديونية ، كما يمكن أن يوفر ذلك مجالا لامكانية السداد ، وينطبق نفس هذا الوضع نتيجة لتخفيف العجز فى الموازنة العامة للدولة ٠

كذلك فأن اتباع التخصيصية مع سياسات التكييف المناسبة يمكن أن تتيح للاقتصاد المصرى سبلا أفضل فى مواجهة مشكلة المديونية ٠

فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر فأن وضوح السياسات الاقتصادية يمكن أن تسهم فى جذب الاستثمارات الأجنبية لتعمل فى بيئة صحية منافسة مما يخفض من احتمالات أن يكون لهذه الشركات أثارا سلبية على الاقتصاد القومى ، ويضع أسس واضحة لمتابعة اداء هذه الشركات ٠

خلاصـــة :

وبعد فأن العرض السابق يتيح لنا استنتاج عدة ملاحظات لعـــل من أهمهـــا :

١ - أن الوضع المتدنى للصادرات المصرية انما يتطلب ازالة العقبات التى تعترض العملية التصديرية ، وهناك فرصا للتفاعل مع الأسواق الدولية عن طريق التجارة مع الأخذ فى الاعتبار طبيعة العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة وبينها وبين الدول النامية ويمكن أن يتم هذا التفاعل بمرونة أكبر من جانب القطاع الخاص .

٢ - أن مشكلة المديونية الخارجيـة للاقتصـــاد المصرى انما تتطلب محاولة دعم مصادر الاقتصـــاد المصرى من العمـلة الأجنبية عن طـــريق التصدير ، وتشير تجارب الدول النامية الناجحة فى هـــذا المجال الى أن قدرتها على المحافظة على الجدارة الائتمانية كانت تحظى بوجـــود قطاع خاص مرن ، كذلك الاستراتيجية التى تتبناها المنظمات الدولية الآن تتضمن محاولة الاستفادة من اداء هذا القطاع فى مواجهة المشاكل التى تعانى منها الدول النامية وعلى رأسها المديونية ؟ ومن ثم يتيح زيادة الوزن النســبى للقطاع الخاص التفاعل بصورة أفضل مع المنظمات الدولية لمواجهة مشكلة المديونيـــة .

٣ - بالرغم من المزايا التى يمكـــن الحصـــول عليها من تواجـــد الاستثمارات الأجنبية فى مصر الا أن هناك شكوى من عدم وضوح واستقرار السياسات الاقتصادية التى تتفاعل مع هذه الاستثمارات ، ومن ثم يتطلب الأمر أن يتوفر فى السياسات الاقتصادية الاستقرار ، ويفيد فى هذا الصدد زيادة الوزن النسبى للقطاع الخاص .

٤ - أن السياسات الاقتصادية المطبقة فى مصر انما بنيت على وجود قطاع عام يهيمن على النشاط الاقتصادى ومن ثم لم تنجح هذه السياسات فى التفاعل مع المتغيرات الدولية مما عرض الاقتصاد المصرى للعـــديد من المشاكل ، ومن هنا تأتى أهمية أن تبنى السياسات الاقتصادية على زيادة

الوزن النسبى للقطاع الخاص (التخصيصية) حتى يمكن تحقيق أفضل استفادة ممكنة من المتغيرات الدولية ٠

وبعد فأن العرض السابق يمكننا اثبات الغرض الأول وهو :

يمكن للسياسات الاقتصادية المصرية المبنية على التخصيصية أن تحقق أفضل استفادة ممكنة من المتغيرات الدولية ٠

٥ ـ وقد أظهر العرض السابق أيضا أن هناك عدة شروط يتطلب الأمر تنفيذها حتى يمكن توفير الضمانات اللازمة لامكانية نجاح سياسة التخصيصية لعل من أهمها أهمية وجود قطاع مالى قوى وكذلك توفر طبقة من المديرين على مستوى عال من الكفاءة وأخيرا ان يتوفر عنصر المنافسة وذلك حتى يمكن ضمان عدم انتقال الاحتكار من القطاع العام الى القطاع الخاص ٠

٦ ـ وحول امكانية الأخذ بسياسة التخصيصية فى مصر فأن الأمر يتطلب النظر الى هذا الموضوع نظرة موضوعية غير متميزة وتهدف هذه النظرة الى التركيز على دعم أهمية تحقيق أقصى كفاءة ممكنة من الوحدات الاقتصادية القائمة سواء كان هذا عن طريق القطاع العام أم الخاص أم كلاهما معا ٠ ويتطلب الأمر حساب العوائد والتكاليف الاجتماعية حتى يمكن تحديد الصورة المثلى التى تكفل لهذه الوحدات الاقتصادية تحقيق أقصى كفاءة ممكنة ٠

(القطاع العام أم التحول للقطاع الخاص) ٠

وبالنسبة للوحدات الاقتصادية ذات الأهمية النسبية الأقل (غير استراتيجية) فأن معيار بقائها من عدمه انما يتطلب توفر عنصر المنافسة ، ويعنى ذلك فرصا متكافئة لكل من القطاعين العام والخاص ، وليبق فى السوق القادر على المنافسة سواء كان قطاع عام أم خاص ٠

٧ ـ ويتطلب الأخذ بسياسة التخصيصية أن تتواءم السياسات الاقتصادية المصرية مع هذه السياسة ، حيث يجب الأخذ بسياسة مالية منزوية تعمل على كبح التضخم ، وبالنسبة للسياسة التجارية لابد معه

العمل على تشجيع الصادرات واحلال الواردات معا ، أما بالنسبة للسياسة النقدية فانه من الاهمية بمكان محاولة جذب المدخرات وتوجيهها مع دعم الصناعات الصغيرة ، وبالنسبة لسياسة التسعير فلابد من الأخذ بسياسات التسعير السليمة من الناحية الاقتصادية ٠

وبعد فأن الشروط السابقة لنجاح السياسات الاقتصادية المبنية على التخصيصية انما تتيح تحقيق استفادة أكبر من التفاعل مع المتغيرات الدولية المستقبلية ، ومن ثم يمكن اثبات الفرض الثانى وهو :

« تتطلب امكانية تحقيق النجاح فى التفاعـــل مع المتغيرات الدوليـة المستقبلية أن تأخذ السياسات الاقتصادية المصرية بسياسة التخصيصية على أن تتحقق الشروط اللازمة لنجاحها » ٠

المراجـــع :

١ ـ د٠ فائقة الرفاعى ، آليات التضخم وسياسة سعر الصرف فى مصر ، ندوة حول آليات التضخم فى مصر ، مركز البحـــوث والدراســات الاقتصادية والمالية ، جامعة القاهرة ، ٣ ـ ٥ مارس ١٩٩٠ ٠

٢ ـ مرجع سابق ، ص ٣٣ ٠

٣ ـ البنك الدولى ، تقرير التنمية فى العام ١٩٨٩ ، يونيو١٩٨٩ ص٢٢ ٠

4) ITO. T., Roley V., "News from The U.S. and Japan which moves The Yen/Dollar Exchange Rate?" **Journal of Monetary Economics,** 1987, p. 274.

5) The Economist, **World Trade Survey,** September 22, 1990, p. 11.

6) **The Economist,** October 6, 1990, p. 58.

7) **Business Week,** October 8, 1990, p. 13.

8) **The Economist,** September 8, 1990, p. 90.

9) Centre For International Economics, GATT, IMF, 1990.

10) The Economist, September 22, p. 29.

١١ ـ د٠ يمن الحماقى ، دور كل من القطاعين العـــام والخاص فى دعم قضية التصدير فى مصر ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١٥ ، ٤١٦ ، يناير وابريل ١٩٨٩ ، ص ٢٦٠ ٠

١٢ ـ د٠ نجوى خشبة ، القطاع الخاص وتنمية الصـــادرات الصناعية المصرية ، مصر المعاصرة ، عدد ٤١٥ ، ٤١٦ ، يناير وابريل ١٩٨٩ ، ص ١٢٠ ٠

١٣ ـ د٠ يمن الحماقى ، أزمة المديونية الخارجية للدول النامية بين التبعية الاقتصادية وتشابك المصالح ، المجلة العربية للادارة ، المجلد الحادى عشر ، العدد الرابع ، خريف ١٩٨٧ ٠

14) Raffer, K., Applying Chapter 9 Insolvency To International Debts : An Economically Efficient Solution With Human Face, World Development, V. 18, 1990.

١٥ - البنك الدولى ، **تقرير التنمية فى العالم ١٩٨٩** ، ص ٣٩ .

١٦ - انظر فى ذلك على سبيل المثال :

★ رجاء عز الدين ، الشركات العابرة للقوميات ودورها فى التنمية الاقتصادية فى مصر فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصـــادى ، **رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية** ، ١٩٨٤ .

★ يمن الحماقى : العلاقات الاقتصادية الدولية واثارها المستقبلية على الدول النامية مع التطبيق على الاقتصاد المصرى ، رسالة **دكتوراه مقدمة الى كلية التجارة** : جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ .

١٧ - يمن الحماقى (وآخرون) ، **التطور الاقتصادى والموارد الاقتصادية** . مكتبة قصر الزعفران ، ١٩٩٠ .

18) O'Higgins, M., Privatization and Social Security, **The Political Quarterly**, V. 55, 1984.

19) Tomlinson, J.D., Ownership Organization and Efficiency The Royal Bank of Scotland Review, 1985.

20) Williamson, J.H., "Letter To The Editor, Lloyds Bank Review 151, January 1984, p. 45.

21) Sir Geoffrey Howe, Speech To The Selsdon group, July 1, 1981, The Political Quarterly, V. 53, 1982.

٢٢ - دافيد جيل . التخصيصية وفـــرص تطوير الأســـواق المالية ، ندوة صندوق النقد العربى حول التخصيصية ، أبو ظبى ، ١٩٨٩ .

23) Barger, T., How To Set Up a Stock Exchange, **The International Economy**, April, May 1990.

تعقيب على بحث

« دور المتغيرات الدولية فى التأثير على مستقبل السياسة الاقتصادية »

أ٠د٠ عثمان محمد عثمان
معهد التخطيط القومى

رغم العنوان المركب ـ المتداخل ـ الذى اختارته الدكتوره يمن الحماقى لبحثها فهى تحاول ـ كما فهمت ـ أن تظهر ضرورة تبدل عناصر السياسة الاقتصادية كى تتواءم مع المتغيرات الدولية ٠ ولاشك فى أهمية اختيار موضوع كهذا ضمن القضايا التى استهدف مؤتمرنا الحالى دراستها ؛ وهذا مرجعه ليس فقط تسارع وتاشبك المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية على الساحة الدولية وانما أيضا لتنامى الادارات بالحاجة الى مراجعة الكثير من جوانب السياسة الاقتصادية فى مصر ، واحترام عملية المراجعة ، واجتذابها ناحية قطبين متنافرين حتى الآن ٠

وأنه لمما يؤسف له أن معالجة الباحثة لقضية بالغة الأهمية والتعقيد لم تنل حظها من التأصيل والتدقيق والشمول والوضوح ٠ ولعل السؤال الرئيسى الذى حاولت الباحثة أن تثيره ٠ عن حق ـ هو ما تأثير المتغيرات الدولية على السياسة الاقتصادية فى مصر ؟ وللاجابة على هذا التساؤل جاءت ورقة الباحثة فى قسمين كادا ينفصلان تماما عن بعضهما ولم تربط بينهما فى سياق الدراسة سوى ملاحظات عارضة وجزئية هذان الموضوعان هما ـ كما فى عناوين البحث تحت بند « مكونات الدراسة » وهى عنونة غير معتادة ٠

الأول : دور المتغيرات الدولية فى التأثير على اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر ـ ويكاد يكون هو العنوان الرئيسى للدراسة ككل ٠

الثانى : دور السياسة الاقتصادية المصرية فى **التفاعل** مع المتغيرات الدولية ؛ وسماها الباحث السياسة الاقتصادية المبنية على **التخصيصية** ، وهى أيضا عنونة غير معتادة وغير واضحة ٠

ويهمنى أن أؤكد ابتداء أن كلا من الموضوعين : تأثير المتغيرات الدولية، والتخصيصية له جاذبيته ، وله منهجه ، وعناصره ، كما أن له أهميته · ولو أن الباحثة قد تخيرت أحدهما وشملتها بقدر وافر من التمحيص والتدقيق لأضافت الى أعمال المؤتمر والبحث العلمى الشىء الكثير ·

ففى القسم الأول من الورقة وبعد أن قطعت الباحثة بأن للمتغيرات الدولية دورا هاما فى التأثير على اقتصـــاديات الدول النامية ومنها مصر يرى أن أهم هذه المتغيرات ــ كما لعلكم لاحظتم ــ وبنص كلماتها هى : مدى نجاح العالم فى تحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف ، المحاولات المتصلة لمواجهة أزمة المديونية الخارجية ، وأخيرا دور الاستثمار الأجنبى المباشر ·

ولا يقتصر عدم وضوح طبيعة المتغيرات الدولية ولا اتجاه تطورها على الصياغات العامة التى تضعها الباحثة وانما يزيد الأمر اختـــلاطا ما تسجله من تفصيلات تتعلق فى كثير من الأحيان بتقلبات سنوية أو تغيرات فى موقف دولة واحدة وهكذا مما لا يتبين معه ماهو نوع التأثير أو الاستجابة التى ينبغى على الدول النامية ومنها مصر أن تحققها ·

ويطرح ذلك السؤال الأهم : ماهو الجديد حقا فى الساحة الدولية الذى نتوقع أن يكون له تأثيرات بالغة فى العقد الأخير من القرن الحالى وبدايات قرن جديد ؟ اذا تلفت المرء حوله ربما لاحظ أن أرجاء المعمورة تعج بالمتغيرات الهائلة التى تستوجب الرصد والدراسة · فهل يستوى مثلا تخفيض معدلات التعريفة الجمركية ــ كأحد المتغيرات الدولية ــ مع البيروسترويكا والثورة فى بلدان أوربا الشرقية ، ما تأثير ذلك على السوق الأوربية والمنافسة على الموارد ، والاستثمار ، والتجارة الدولية ، بل والمنظمات الدولية ، وتأثير انهاء الحرب الباردة على صناعة السلاح واستيراده والصراعات الاقليمية واتجاه المساعدات الدولية فى غياب تصارع القوتين الأعظم وسيادة الاعتماد المتبـــادل ·

ما هو تأثير وانعكاسات الركود المتصل ــ أو النمو البطىء الذى طال أمده ــ فى البلدان الصناعية الكبرى ، مع تزايد الاتجاهات الحمائية فى ظل تكتلات دولية اقليمية متنافسة ، وتصدع أسس النظام العالمى التى صيغت

فى بريتون وودز فى منتصف الأربعينات ، واحتمال الانتقال الى نظام عالمى جديد لم تتبلور ملامحه بعد ؟

ماهو موقع العالم الثالث فى ظل نظام عالمى متعدد الأقطاب ، يستفيد من ثمرات الثورة التكنولوجية الهائلة ؟ هل يتزايد تهميش بلدان العالم الثالث ؛ ويتم الاستغناء عن صادراته من السلع الأولية أم يتم دمج هذه البلدان فى النظام العالمى ، وبأى شروط ؟ هل يمكن تكرار تجربة مجموعة بلدان شرق آسيا وبأى شروط وما تأثير ذلك على التجارة الدولية ؟

بل وحتى على مستوى الفكر يثور السؤال حول مآل نظرية التنمية فى ظل تغير البيئة الدولية التى شهدت صعود ما يمكن تسميته بالثورة المضادة فى فكر التنمية ، هذا التحول الذى ينكر خصوصية أوضاع التخلف فى العالم الثالث ، وينطلق من وحدانية النظرية الاقتصادية ؛ يكره تدخل الدولة ويلقى بتهمة توسع القطاع العام على ذوى الميول الكنزية أو الاشتراكية على حد سواء · وفى ظل هذا الفكر الذى دعمته الريجانية والتاتشرية يلقى التصنيع والتخطيط أشد الانتقاد ما تأثير هذا التغير على برامج التنمية فى الدول النامية ؟ وعلى المساعدات الانمائية ودور المنظمات الدولية ؟ وما علاقة كل ذلك بالسياسة الاقتصادية الملائمة فى بلدان العالم الثالث ؟

واذا كانت الباحثة قد اختارت أن تركز انتباهها على التغير فى نطاق التجارة الدولية فانها لم تتوصل الى نتيجة قاطعة بشأن اتجاه هذه التغيرات رغم أنها تقفز الى استخلاص هام يتعلق بالسياسة الاقتصادية فى مصر لقد أشتمل البحث على عرض جيد لنمو الانتاج العالمى والتجارة الدولية بين الدول الكبرى والتكتلات المختلفة والاحتمالات المتوقعة لتحرير التجارة من خلال دورة أوروجواى · ويكاد القارىء يصل الى ثلاثة نتائج مختلفة :

(أ) ان التجارة الدولية شهدت فى الثمانينات انتعاشا كبيرا يرجع الى نمو الانتاج العالمى والى تحرير التجارة ·

(ب) ان التجارة بين الدول الكبرى والتكتلات المختلفة تخضع لقيود كثيرة وان احتمالات النمو الاقتصادية غير مبشرة لزيادة التجارة ·

(حـ) نجاح الجات فى زيادة حجم التجارة الدولية فى الفترة ٥٠ -

١٩٧٥ ، وأن امكانية الوصول الى نتائج ايجابية فى المستقبل تتوقف على عدة عوامل غير مؤكدة ٠

وفى رأيى أن السؤال البسيط الذى تنبغى الاجابة عليه هو : هل يتجه العالم الى حرية التجارة ، أم يتزايد خطر الحمائية Protectionism وما هو موقع مصر من هذه التغيرات ؟

وقد أجاب عن الشق الأول من هذا السؤال الاقتصادى المبدع جاجديش باهجوانى فى كتيب بالغ الروعة عن « الحمائية » ، فأكد أنه بعد أكثر من ٢٥ سنة من نجاح تحرير التجارة فى الدول المتقدمة فى فترة مابعد الحرب ، اذ تم تخفيض التعريفات الى أدنى مستوى من خلال دورة تلو الأخرى لمنظمة الجات ، يصعد على السطح خطر الحمائية ٠

فمن الصحيح أن معدلات التعريفة قد انخفضت من ٤٠٪ الى أقل من ٥٪ كما لاحظ الباحث ٠

وفى الولايات المتحدة انخفض متوسط التعريفة بنسبة ٩٢٪ خلال ٣٣ سنة فيما بين دورتى جنيف سنة ١٩٤٧ ، وطوكيو ، ليصبح أقل من ٥٪ ، ٦٪ فى السوق الأوربية المشتركة ، ٤ر٥٪ فى اليابان ٠ وخلال الفترة من ١٩٥٣ حتى ١٩٦٣ زاد الناتج العالمى بمعدل سنوى ٣ر٤٪ فى المتوسط وزادت التجارة العالمية بنسبة ١ر٦٪ سنويا وكان العقد التالى ٦٣ ـ ١٩٧٣ أبرز دلالة ، اذ نما الناتج العالمى بنسبة ١ر٥٪ سنويا وزادت التجارة بمعدل سنوى يقترب من ٩٪ ، والواقع أن هذا الانجاز قد تسيدته الدول الصناعية المتقدمة التى بلغ نصيبها من الصادرات العالمية حوالى ٧٠٪ فى الستينات ٠ ويجدر بنا أن نلاحظ أنه بينما يؤدى النمو الاقتصادى الى توسع التجارة ، فان العلاقة العكسية ليست مؤكدة(*) ٠

ولم تتواصل اتجاهات تحرير التجارة اذ تعرضت منذ منتصف

(*) قد يؤدى تحرير التجارة الى تحسين مستوى الدخل الجارى ولكنه ينطوى على تخفيض معدل زيادته وهناك الفرضية المعتادة بأن تحرير التجارة يؤدى الى زيادة فى العائد مرة واحدة فقط أكثر منه زيادة مضطردة فى الناتج ٠

السبعينات الى تزايد القيود ، خاصة غير التعـــريفة ، التى يطلق عليها administered protection ففى ١٩٨١ كان ١٣٪ من واردات الدول الصناعية تخضع للقيود hard-core أو high-track ، زادت النسبة الى ١٦٪ فى ١٩٨٦ · وكذلك يمكن رصد أنماط أخرى متعددة من القيود « غير التعريفة » anti-dumping countervailing duties, ·· الخ · وبينما يرى البعض أن توافق التوسع فى استخدام القيود على التجارة مع انخفاض معدلات التعريفة يعنى أن هناك ثمة قانون المستوى الثابت للحماية LCP حيث يرتبط تخفيف أحد أنواع القيود بزيادة استخدام نوع آخر فان الأمر الواضح خلال الثمانينات هو تزايد الضغوط الحمائية بصورة مطلقة وليس مجرد displacement ونتيجة لذلك فقد تباطأ توسع التجارة وانخفض معدل زيادتها خلال الفترة ٧٣ ـ ١٩٨٣ الى ٢ر٨٪ سنويا فقط ، وان بقى أعلى من معدل زيادة الناتج العالمى (٢ر٥٪) ·

وتقودنا هذه الملاحظات وغيرها الى نتائج مغايرة لما سجلته الباحثة من بعض الاستنتاجات الانطباعية كما أشرنا اليها من قبـــل · ولكن ذلك لا يعنى على أية حال انحسار الدعوة الى حرية التجـــارة وبيان مزاياها المتعددة · ويبقى السؤال فيما يخص تأثير هذه الدعوة الى تحرير التجارة· فى واقع يموج بالحمائية · دعنا نلاحظ ابتداءا أن فترة ما بعد الحـــرب العالمية الثانية قد شهدت حرص الدول المتقدمة الشديد على حماية منتجاتها الزراعية بينما عملت على تحرير تجارة المنتجات المصنعة ـ كما أسلفنا ـ فى نفس الوقت الذى اتجهت فيه البلدان النامية الى حماية صناعتها الناشئة من خلال قيود التجارة والصرف ، مما انعكس فى التمييز ضـــد الانتاج الزراعى · فكأن التفضيل السياسى للزراعة agriculturization فى الدول المتقدمة قابلة التحيز للتصنيع فى الدول النامية(*) · والمعروف أن الولايات المتحدة مدركة لمزاياها النسبية فى تجارة المنتجات الزراعية تلقى بثقلهـــا الكامل لتضمين هذه المنتجات فى جدول أعمال دورة أوروجواى · ويبدو أنها لم تحقق هدفها كما تشير الوقائع المسجلة ·

(*) J.B. ـ اعتبار قدرة الاسواق الخارجية على استيعاب الصادرات
ـ اعتبار توفير النقد الاجنبى ـ اعتبار الصناعات الوليدة ـ اعتبار رفض تقسيم العمـل الدولى ·

لقد استندت الدعوة الى اتباع استراتيجية تتوجه للداخل وتقوم على حماية الانتاج المحلى فى البلدان الناميـــة الى أربعـــة اعتبارات مرتبطة يمكن اجمالها فى :

ـــ الشك فى قدرة **الأسواق الخارجية على اســـتيعاب صـــادرات** البلدان النامية مما تبلور فى أفكار نيركسه عن النمو المتوازن وروزنشتين ـ رودان عن توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة لتوسيع الســـوق المحلى وراؤول بريبش عن الاتجاه طويل المدى لتدهور معدلات التبادل وتضاؤل الصادرات الأولية ، كل ذلك مما يتطلب حماية الصناعات الوطنية ٠

ـــ ان نظم الصرف المتبعة ـ وخاصة فى أمريكا اللاتينية ـ مالت الى الجمود والثبات فى مواجهة معدلات التضخم العالية مما أدى الى المغالاة فى تقييم أسعار العملات ، الى جانب القيود الأخرى على التجارة والصرف ، وكلها سياسات حمائية بطبيعتها وتهدف الى توفير النقد الأجنبى النادر ٠

ـــ الحاجة الى دعم الصناعة الوليدة مما تطلب حماية الصناعات المحلية باتباع سياسة الاحلال محل الواردات من خلال معـــدلات التعريفة العالية ونعرف أن حجتى الصناعى الوليدة ونقص النقـــد الأجنبى كانتا تخطيان بالقبول العام من خلال اقرار البند ١٨ فى اتفاقية الجات ٠

ـــ عدم قبول التخصيص فى انتاج وتصدير السلع الأولية ، ليس فقط اقتصاديا لانخفاض العائد من ذلك وانخفاض أسعارها باستمرار وتقلب حصيلتها ، ولكن سياسيا وثقافيا أيضا ٠

ان تجربة التصنيع ـ فى ظل الحماية ـ كانت مريرة فى معظم بلدان العالم الثالث لا يخفى ذلك على أحد ، وتزايدت ـ من ثم ـ الدعوات الى أتباع سياسات تحرير التجارة وتشجيع التصدير ، وازالة الاجراءات التى تميز ضد الصادرات ٠ ولا يجب أن يختلف على ذلك أحد ٠

ولكن ما علاقة هذا بالملكية والقطاع العام والحاجة الى التخصيصية التى خصصت لها الباحثة القسم الثانى من دراستها ٠ ألم يســـترع انتباه الداعين الى تحرير التجارة ، ضاربين المثل بتجربة « النمور الأربعة » والدول

المصنعة حديثا ، أن هذه الدول لا تتبع نظام الحرية الاقتصادية ، وأن تدخل الدولة واسع النطاق فى بلد مثل كوريا · ان العبرة هنا بملاءمة السياسة الاقتصادية ، وليس بطبيعة الملكية فى حد ذاتها · ولعله كان من الأجدر أن يتقصى الباحث اتجاهات تحرير التجارة المصرية ، ومتطلباتها ، وامكانات نجاحها ومجالات التميز فى الصادرات المصرية ·· الخ هذه القضايا التى تتعلق بالسياسة الاقتصادية المناسبة لمواجهة عجز ميزان المدفوعات المصرى وليس بموضوع هذه السياسة ، أى القطاعين العام والخاص ·

وليس بوسعى هنا أن أجادل فى جدوى التخصيصية لا لشىء الا لأن د· يمن قد بنت افتراضها الوحيد والرئيسى على أن القطاع الخاص اكفأ من القطاع العام بطبيعته ، وأقدر على الاستجابة للمتغيرات الدولية · ولم تقدم فى ورقتها أى دليل على صحة هذا الافتراض ـ ولا أظن أحدا قد فعل ـ ان الاقتصاد المصرى يعانى من مشكلات حادة ، تتمثل فى عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة والتضخم وهو ما تكتفى الباحثة بالاشـــارة اليه ، فضلا عن الاختلالات البنيانية الخطيرة التى تعكس البطالة والمديونية وتراجع التنمية · واذا كانت هذه المشكلات قد ظهرت أو تفاقمت مع تزايد دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى منذ منتصف السبعينات ، فان البحث الجاد ينبغى أن يتجه ناحية مسئولية السياسة الاقتصادية ، وليس مسئولية القطاع العـــام ·

وسأكتفى باقتطاف فقرة واحدة من البحث تبين ضعف الحجة ووهن الرابطة بين المقدمات والنتائج التى ساقتها الباحثة· فى ص٣٧٨ تقول : وقد تفاوت أداء الدول النامية فيما يتعلق بقدرتها على موجهة أعباء المديونية الخارجية وقد اعتمد هذا الاداء على اتخاذ السياسات الاقتصادية السليمة من ادارة مالية ، أسعار صرف حقيقية ومستقرة ، سياسة تجارية فعالة · وتضيف أن تحقيق الأهداف السابقة قد تزامن مع وجود قطاع خاص قوى ومرن فى هذه الدول استطاع أن يوفر ميزة مرونة العرض من الصـــادرات لمواجهة الطلب العالمى عليها مع احلال الواردات ·

ولعلنا نسأل هنا : لماذا تعانى الولايات المتحدة من أكبر عجز داخلى وخارجى ومديونية تبلغ فى حجمها اجمالى مديونية العالم الثالث · فهل ندعوها الى التخصيصية أيضا ؟

ولماذا تفاقمت مديونية بعض بلدان امريكا اللاتينية مثـــل البرازيل والمكسيك وبيرو ، وليس بها قطاع عام مهيمن ويقوم على الاعتبارات السياسية على النحو الذى وصف الباحث به الوضع فى مصر !!

An important aspect of the difference in behavior of government seem to be that the Far Eastern governments — by and large — issue prescriptions rather than proscriptions, where as countries such as India do the opposite. The governments of "dos" generally produce performance superior to that produced by governments of don'ts.

ان هذا النمط من التحليل يستند الى المعارف الاقتصادية وأيضـــا السياسية ، أما مجرد ترديد الافتراض بأن التحول الى التخصيصية سيأتى بحلول لكل المشاكل فهو نوع من العقيدة والأيديولوجيا لا يقل فى ضرره عن عقيدة مضادة فى أن أى قطاع عام هو لمصـــلحة التنمية والاشـــتراكية ٠ والله اعـــلم ٠

تعقيب على بحث

« دور المتغيرات الدولية فى التأثير على مستقبل السياسة الاقتصادية »

أ٠د٠ أبو بكر متـولى
كلية التجارة ـ جامعة حلوان

يتبادر الى الذهن عند قراءة عنوان أى بحث المشكلة الأساسية المراد بحثها ٠ حيث أن عنوان البحث دلالة على ما أنطوى بحثه أو دلالة على المشكلة الرئيسية المراد بحثها ٠ وعلى هذا فعنوان البحث الذى أمامنا يشير الى ثلاثة عناصر متشابكة من المفترض أن يتم بحث العلاقة بينها ـ العلاقات التأثيرية واتجاهاتها للخروج بنتائج متناسبة ـ أولها نوع المتغيرات الدولية التى يراها الباحث ـ مع التعليل ـ قادرة على أحداث الأثر فى السياسة الاقتصادية المصرية ٠ وثانى هذه العناصر السياسة الاقتصـــادية المصرية أهدافها ووسائلها ٠ والثالث قدر تأثير العوامل الدولية المختارة على تلك السياسة بحيث يجب تغييرها من ناحية الأهداف والوســـائل حتى يمكـن الاستفادة من المتغيرات الدولية ـ اذا كان ذلك ضروريا ـ وذلك عن طريق التسيب المنطوى على التحليل والمنطق الاقتصادى أو باستخدام طرق القياس المناسبة ٠ وذلك لتحديد الفوائد والخسائر المنطوية على تقدير آثار العوامل الدولية المستجدة على حركة الاقتصاد المصرى ونموه ٠

ولو قرأنا البحث لأنتهينا الى ما مفاده أن هناك متغيرات دولية ذات أثر واضح على الاقتصاد الدولى وحركة التجـــارة الدولية وبالتالى على اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر ولكى يمكن الاستفادة منها ينبغى أتباع مزيد من التخصيصية أى مزيد من دور القطـــاع الخاص فى النشـــاط الاقتصادى ، حيث أن هذا القطاع أقدر من غيره على التناغم والأستفادة من تلك المتغيرات ٠

وهنا يثور التساؤل هل مزيد من التخصيصية يعنى تغيير فى السياسة الاقتصادية أم تغيير فى أسس النظام الاقتصـــادى ؟ أم هو أداة لتحقيق

هدف الاستفادة المثلى من الموارد ؟ أم أنه تغيير فى سياسة التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى عن طريق تقليل نصيب أو نسبة الملكية العامة لوسائل الانتاج · ان ما ورد فى البحث يشير الى أن مزيدا من التخصيصية علاج لمشاكل مصر الاقتصادية مع امكانية تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد · وهنا نجد خلطا بين الأهداف والأدوات حيث أن ركيزة السياسة الثلاثية هدف ووسيلة وزمن · وعليه نجد أن عنوان البحث كان يجب أن يبرز ذلك كأن يكون التخصيصية والمتغيراتالاقتصادية الدولية فى رسم السياسة المستقبلية فى مصر ، نظرا لأن البحث يرتكز عليها وسيلة مختارة أو على حد تعبير الباحثة أحد البدائل للسياسة الاقتصادية المصرية فى المستقبل ·

وعلى هذا النسق ننظر الى ما ورد فى البحث · ففى المقدمة تحددت المشكلة البحثية فى النقاط الآتية ١ ـ وجود متغيرات دولية (تحرير التجارة الدولية ومشكلة المديونية الخارجية والاستثمار الأجنبى المباشر · ٢ ـ تتطلب الاستفادة من هذه المتغيرات علاج المشاكل القائمة فى الاقتصاد المصرى · ٣ ـ أتباع سياسة التخصيصية بمعنى زيادة نصيب القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى المصرى كأحد البدائل الهامة (دون أن تذكر الباحثة البدائل الأخرى حتى يمكن اختبارها) وفيها حل للمشاكل الاقتصادية المصرية وامكانية الاستفادة من المتغيرات الدولية ·

وبالرغم من تحديد المشكلةالبحثية فىالمقدمة الا أن ص٣٦٧ تبدأ بعنوان مشكلة الدراسة ، والمفهوم من هذا العنوان أن للدراسة مشكلة أى أمامها صعوبة أى مشكلة · وان كان المقصود ضمنا دراسة المشكلة أو المشكلة المراد دراستها · وتضمنت ثلاثة محاور الأول عرض للمشاكل الرئيسية للاقتصاد المصرى والحاجة الى سياسات اقتصادية تكفل حسن استغلال الموارد · الثانى رأت الباحثة أن سياسة التخصصية ملائمة مع تعديل السياسات الاقتصادية القائمة لتتمشى معها ص٣٦٧ والثالث أن تعديل السياسات يتطلب الأخذ فى الاعتبار المتغيرات الدولية ·

ثم انتقلت الباحثة الى فروض الدراسة والتى أتضح أن المقصود فرضيات الدراسة Hypothesis وليست فروض Assumptions فالفرضية الأولى (الفروض الأول فى مفهوم الباحثة) ، يمكن للسياسات

الاقتصادية المبنية على التخصيصية أن تحقق أفضـــل استفادة ممكنة من المتغيرات الدولية · أما الفرضية الثانية (الفرض الثانى) فلا تختلف عن الأولى ، الا فى الجزء الخاص بضرورة تحقيق الشروط اللازمة لنجاح سياسة التخصيصية · وهـــذا الجـــزء أى توافـــر الشروط يعتبر فرضـــا Assumption ، ص ٣٦٨ ·

وفى ثالثا مكونات الدراسة ص٣٦٩لم أجد لهذا العنوان الفرعى دلالة على ما جاء تحته وما جاء تحته مناقشة عن المتغيرات الدولية والاقتصـــادية النامية ، وبالتالى ينبغى أن يكون العنوان المتغيرات الدولية والاقتصاديات النامية · ولماذا الاقتصاديات النامية ومنها مصر ؟ ولماذا لا يتم التركيز على مصر ؟ واذا تطلبت المقارنة مع دول أخرى شبيهة فيمكن ذكر ذلك ·

ربما أرادت الباحثة مناقشة الخصوصية بعد العمومية على أساس أن ما يجابه تلك البلاد يجابه مصر · أو لأنها أرادت أن توضح أن الدول النامية المنفتحة على العالم أقل تأثرا بالمتغيرات الدولية·انظر ص٣٧٠ مع الهامش حيث ذكرت أن دولا مثل كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة استطاعت أن تتكيف وتتفاعل مع الكساد العـــالمى عام ١٩٨٢ · ومن هنـــا لم تتأثر اقتصادياتها بنفس الخبرة التى تأثرت بها اقتصاديات الدول النامية المغلقة· وبالرغم من أهمية هذه الملحوظة لبحثها لم تسندها الى مصدر أو تساندها بتحليـــل !!

وبعد أن أنتهت من عرض نمو الانتاج والتجارة فى العالم والعلاقات التجارية بين دول العالم الهامة ، انتقلت الى دور دورة أورجواى فى تحرير التجارة ، وانتهت الباحثة الى أن لدورة أورجواى نتائج ايجابية أهمها تنازل الدول النامية عن المادة ١٨ من اتفاقيات الجات والتى تسمح للدول النامية باستخدام القيود التجارية لمقابلة العجز فى موازين مدفوعاتها مقابل تخفيض القيود غير التعريفية من جـــانب الدول المتقـــدمة · مما يؤدى الى زيادة صادراتها (٢٠٠ مليار دولار) وواردتها (٢٥٠ مليار دولار) · وبالرغم من خطورة هذا الاتجاه على تعميق التبعية الاقتصادية · فقد سلمت الباحثة بأهمية هذه النتيجة حيث ستؤدى الى زيادة التجارة الدولية (٣٣٠ مليار دولار) حسب أخر التقديرات · ومقابل التنازل عن المادة ١٨ المذكورة يمكن

للدول النامية كذلك اذا توافقت مصالحها مع الدول المتقـــدمة أن تدخـــل الخدمات ضمن اطار أتفاقية الجات · ولم تتسائل الباحثة عن مدى امكانية استفادة الدول النامية من تجارة الخدمات ·

ثم عرضت الباحثة أزمة المديونية الخارجية ، وخلصت الى أن الدول المدينة تفاوتت قدرتها على مواجهة مشكلة الديون أعتمـــادا على اتبـــاع السياسات السليمة من ادارة مالية وأسعار صرف حقيقية ومستقرة ··الخ· وقد تزامن نجاح بعض البلاد فى مواجهة المديونية الخارجية وجود قطاع خاص قوى ومرن ص ٣٧٩ · ولكنها لم تبين ما اا كان ها شرطا أساسيا من غيره ، نظرا لأن موضوعها الرئيسى التى تعالجه هو التخصصية كسياسة أفضل لعلاج مشاكل مصر الاقتصادية وللاستفادة من المتغيرات الدولية · وهنا تجدر ملاحظة أن أكبر الدول المدينة التى لم تنجح بعد فى مواجهـــة مديونيتها الخارجية هى من الدول التى تعتمد أساسا فى نشاطها الاقتصادى على القطاع الخاص ·

أما بالنسبة للمتغير الثالث وهو الاستثمار الأجنبى المبـــاشر فقـــد أوضحت الباحثة وجوب أتباع سياسة أكثر توجها للخارج مع اســـتقرار الوضع الاقتصادى الداخلى ومزيد من تدعيم القطـــاع الخاص كى يمكن الاستفادة من الاستثمار الأجنبى المباشر · ولكنها لم تذكر أوجه الاستفادة والمضار من ذلك · فى حين أنها عندما تناولت أداء الشركات متعددة الجنسية ذكرت المزايا والاثار السلبية · وطالبت بمتابعة أداء هذه الشركات وتحديد أهداف واضحة من تواجدها · وبالرغم من هذا الشك طالبت بتذليل المشاكل التى تقف دون ولوج هذه الشركات حتى يمكن الاستفادة من أدائها ·

ثم أنتقلت الباحثة الى دور السياسة الاقتصادية المصرية فى التفاعل مع المتغيرات الدولية · ثم ذكرت أن وجود قطاع عام مهيمن على هيكل الانتاج المصرى والاستثمارات والعمالة ، لا يساعد على الاستفادة من هذه المتغيرات الدولية ، وبالتالى فالأمر يتطلب مزيدا من التخصيصية · وعرفتها بأنها مزيد من النصيب النسبى للقطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى المصرى فى مجال الانتاج أو التحويل أو كليهما · أما ببقـــاء القطاع العـــام كما هو وزيادة القطاع الخاص أو خفض نصيب القطاع العام · وذلك للحـــد من كفـــاءة

القطاع العام المنخفضة · ثم ناقشت مزايا القطاع الخاص · فى الأداء الاقتصادى · وبالتالى فهى لم تحسم الأمر بوضوح ·

ومن أهم الشروط لنجاح هذه التخصيصية وجود قطاع مالى منافس وفعال (ص ٣٨٠) مع تعديل السياسة الضريبية ورفع القيود التى تؤثر على نشاط البنوك التجارية ، مع توافر طبقة من المديرين على مستوى عال من الكفاءة ، وتوفير مناخ المنافسة بين الوحدات المنتجة ولكن ماهى أدوات السياسة التى يمكن أن توفر هذه الشروط !

من هذا العرض ننتهى الى ملحوظتين الأولى سطحية التحليل فيما أوردناه من نقاط بالرغم من أهميتها للبحـــث والثانية أن البحث لم يعالج الفوائد أو النتائج لصالح الاقتصاد المصرى المترتبة على الاستفادة من هذه المتغيرات · صحيح أن البحث قد أفاد أن التخصيصية يمكن أن تكون علاجا لمشاكل الاقتصاد المصرى وأنها أقدر السياســـات (أو أصح الوســـائل) للاستفادة من المتغيرات الدولية · وان لم تذكر البدائل الأخرى ، فالسؤال يبقى ماهى النتائج الايجابية التى ستعود على الاقتصاد المصرى من تغيير سياساته الاقتصادية لكى تتوائم مع المتغيرات الدولية ؟ وكان من المفروض أن يكشف البحث عن ذلك بوضوح وبجلاء حتى يمكن تقرير ضرورة موائمة السياسات المستقبلية فى مصر مع المتغيرات الدولية ·

ملاحظات شـكلية :

١ ـ ص ٣٧٠ تجب مراجعة التغيرات فى قيمة الين بالنسبة للدولار · ومراجعة كلمة بند فربما المقصود قانون Act ٢ ـ ص٣٨١ مراجعة جملة الاقتباس المشار اليها برقم١٥ · ٣ ـ ص٣٧١أوضحت الباحثة أنه يمكن للدول النامية الاستفادة من هذا النمو بشروط القدرة على التنافس والتفاعل مع السوق » وهذه عمومية ولم تذكر أدوات السياسة التى تساعد على ذلك ٤ ـ ص٣٧٢ تصحيح الرقم ٤٪الى٠٤ر٪ · ٥ ـ ص ٣٧٣ تستبدل الأسعار الحقيقية بالأسعار الثابتة ٦ ـ تستكمل كلمة احتياطيات بكلمة بترولية ٧ ـ ص٣٧٥ اتفاقية الأنسجة المتعددة وصحتها اتفاقية الألياف المتعددة · ص ٣٧٧ طبقا للبند ١٨ والأصح المادة ١٨ ·